الشركة الشرقية إيسترن كومباني
شركة مساهمة مصرية
EASTERN COMPANY S.A.E

Industrial Complex: 6th of Oct. City, 6th Industrial Zone, Oasis Road
P.O. Box: 32 October (North Branch) Phone: (02) 38164330
Fax: (02) 38164444
Hot Line (Sales Dept.) : 19697

المجمع الصناعي: مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية السادسة - طريق الواحات
ص.ب: ٣٢ أكتوبر شمال تليفون: ٣٨١٦٤٣٣٠ (٠٢)
فاكس: ٣٨١٦٤٤٤٤ (٠٢)
الخط الساخن للمبيعات: ١٩٦٩٧

القاهرة 2023/03/15

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم الماليه عن الفتره الماليه المنتهيه في 2022/12/31 .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

محمد عبد الرحمن احمد

مدير علاقات المستثمرين

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

رقم الصادر ٧٩	المرفقات
التاريخ ١٥/٣/٢٠٢٣	التوقيع

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المحاسب / العضو المنتدب

الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية للشركة عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم لتدارك ما جاء به من ملاحظات والرد عليه والإفادة .

وتفضلوا بقبول التحية والإحترام ،،،،،،

تحريرا فى : ٢٠٢٣/٣/١٥

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
عادل شعراوى

"محاسب / عادل على شعراوى"

asmaa

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

تقرير
الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
للشركة الشرقية – "ايسترن كومباني"
في٢٠٢٢/١٢/٣١

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى٢٠٢٢/١٢/٣١ بإجمالي أصول بنحو ٢٧.٥١٥ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافي ربح بعد الضرائب يبلغ نحو٣,٤٨٩ مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود معيار رقم "٢٤١٠" الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصفة أساسيه من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الاستنتاج المتحفظ

- استمرار عدم تشغيل احدي ماكينتي صناعة سجائر (nano١٠) والتى تم نقلهما من موقع الشركة بمحرم بك الي المجمع الصناعي بأكتوبر منذ فبراير ٢٠٢١حيث بلغت تكلفتها التاريخية نحو ٢٦,٣٥ مليون جنيه وقيمتهما الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٧,١مليون جنيه نظراً لعدم توافر قطع الغيار وفقاً للثابت بردود الشركة والمحاضر المحررة مع الشركة مما يمثل طاقات عاطلة فضلاً عن عدم مراعاة الشركة إعادة تقدير الأعمار الإنتاجية لتلك الماكينات في ضوء المستجدات القائمة وتوقف التشغيل والاستمرار في حساب الإهلاك على أساس عمر إنتاجي عشر سنوات دون مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم١٠.

يتعين سرعة إتخاذ ما يلزم نحو استغلال تلك الأصول والإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري المشار إليه والإفادة.

- بلغت القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لأصول الشركة بمواقعها (محرم بك – منوف) المتوقفة عن العمل خلال عام ٢٠٢١ (متخذ قرار بتوقف العمل ونقل الطاقات الانتاجية ونقل العاملين الي المواقع الأخرى) نحو٧٥,٧٠٨ مليون جنيه (٥٨,٢٥٩ مليون جنيه بمحرم بك -١٧,٤٤٩ مليون جنيه بمنوف) وما زالت الشركة مستمرة في عدم الاخذ في الاعتبار دراسة إضمحلال قيمة تلك الأصول على الرغم من توافر مؤشرات داخلية تفيد إضمحلال قيمة تلك الأصول وفقا لمتطلبات الفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ .

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه بدراسة إضمحلال تلك الأصول والإفادة.

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة خلال الفترة نحو ١,٨٤٦ مليون جنيه تمثل وحدة تقطيع مجنبة على سبيل الاحتياط للوحدة الأساسية (بماكينة round corner) وقد قامت الشركة ببدء حساب الإهلاك في ذات التوقيت لكل من الوحدة الأساسية والاحتياطية على أساس عمر انتاجي ١٠ سنوات دون مراعاة العمر الانتاجي المتوقع للوحدة والفترة التي من المتوقع ان تحل بعدها الوحدة الاحتياطية كبديل للوحدة الأساسية وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٥٠، ٥٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠.

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بمتطلبات المشار إليه.

- بلغت قيمة المشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ وقدره نحو ٢٧٤,٦٤٣ مليون جنيه تبين تأخر تنفيذ بعضها لسنوات عديدة ترجع لأكثر من عام وترجع لأعوام ٢٠١٤ /٢٠١٥/ ٢٠١٦ ومابعدها كما فى بيان المشروعات المعد من جانب الشركة الأمر الذى قد يؤدى إلى انعدام اهمية تلك المشروعات أو عدم تحقيق الغرض منها الأمر الذى قد تضطر معه الشركة إلى خسارة وإضمحلال قيمة تلك المشروعات كما حدث فى العام المالى٢٠٢٢/٢٠٢١، الأمر الذى يستوجب الدراسة الجيدة لطبيعة المشروعات قبل سداد أى مبالغ لأى جهة دون جدوى، الأمر الذى يعد اهداراً للمال العام.

يتعين على الشركة دراسة الموضوعات المطروحة كمشروعات جيدا قبل الطرح للتنفيذ حفاظاً على أموال الشركة والمال العام.

- تضمن التكوين الاستثمارى آلات كاتبة وحاسبة مبلغ وقدره نحو ١٧,٥٣٢ مليون جنيه وذلك قيمة الترخيص الخاص بنظام الساب (sap) مسددين منذ فبراير ٢٠٢٢ وتم إدراج تلك القيمة ضمن حساب التكوين السلعى بالخطأ وصحته ايجارات مدينه حيث ان هذه القيمة هى متكرره سنويا مقابل الترخيص السنوى لبرنامج الساب الأمر الذى يستوجب استبعاد تلك القيمة من التكوين السلعى وتحميلها سنويا على حساب المصروفات المختص.

يتعين عمل التصويب اللازم والإفادة بالنتيجة .

- ويتصل بما سبق، تضمن الحساب مبلغ وقدره ٧٥٠ ألف جنيه قيمة الخدمات الاستشارية الخاصة ببرنامج الساب بموجب القرار رقم ٢٠٢٠/٣١٢ وحتى شهر فبراير ٢٠٢٣ لم يتم الإستفادة من برنامج الساب الا للتدريب ونود ان نشير اننا لم نتبين وجود برنامج زمنى للانتهاء من التدريب .

يتعين سرعة استخدام برنامج الساب للاستفادة منه حتى يتم مواكبة سرعة التطور التكنولوجى وحتى لايتكرر ماحدث لبرنامج GD Edward من صرف مبالغ ضخمة الا انه نتيجة لعدم الدراسة الجيدة تم الغاءه رغم صرف الملايين عليه دون استفادة وتم الغاء النظام بالكامل واستبداله بنظام الساب.

- تبين وجود أصناف تم توريدها من سنوات سابقة مدرجة ضمن حساب دائنو شراء أصول ثابتة ترجع لاعوام ٢٠١٧ /٢٠٢٠ /٢٠٢١ وحتى شهر مارس ٢٠٢٣ لم يتم تسوية الباقى من تلك الإعتمادات ولم نقف

على أسباب عدم تسوية تلك القيم المدرجة بالحساب نظرا لطول الفترة منذ تواريخ الشراء حتى الفحص فى شهر مارس ٢٠٢٣ الأمر الذى أدى إلى تحمل الشركة لفروق أسعار عملة دون وجود مبررات مع ضرورة سرعة انهاء تلك المبالغ وتحديد ما اذا ماكانت سيتم سدادها من جانب الشركة ام لا.

نوصى بموافاتنا بموقف تلك الأصول وتحديد موقف كل مبلغ من هذه المبالغ المدرجة ضمن حساب دائنو شراء أصول ثابتة من حيث التسوية النهائية والإفادة بالنتيجة.

بلغت القيمة الدفترية لحساب الاستثمارات العقارية نحو ١٢٨,٤٨٢ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى:-

- ما زالت ملاحظتنا قائمة منذ سنوات بشأن عدم إجراء الرفع المساحي للاراضي،فضلا عن عدم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض المواقع وصعوبة مطابقة البعض الاخر مع البيانات الواردة بصور عقود الشركة مع ما هو مدرج بسجلات الشركة ،وكذا عدم موافاتنا بالشهادات العقارية من مصلحة الشهر العقارى محددا فيها رقم تسجيل كل عقار أو أرض والحدود الاربعة والحوض والزمام الذى تقع فيه الارض أو العقار الأمر الذى حال دون الوقوف على أى خلافات أو تعديات بشأنها وكذا وضعها القانونى.

نكرر توصياتنا بضرورة إجراء الرفع المساحي لكل اراضى الاستثمار العقارى واستخراج الشهادات المشار إليها للوقوف على حالتها ووضعها القانونى حفاظاً على ممتلكات الشركة وكذلك العمل على إعداد مطابقة بين ماهو وارد بعقود التسجيل وبين سجلات الشركة لما لذلك من أثر على القوائم المالية.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن أرض مصنع السلوم بشارع ابى الدرداء بالأسكندرية البالغ قيمتها الدفترية نحو ٤٠٤ ألف جنيه تبين بشأنها: -

- تم طرحها بالمزايدة العلنية فى يناير ٢٠٢٠ وتم الترسية على السيد/ وائل على عامر وشركاه بقيمة اجمالية نحو ٥١,٧٤٣ مليون جنيه ولم يتم إستكمال إجراءات البيع لتقاعس احد الشركاء عن سداد نصيبه فى الدفعة التالية لمبلغ التأمين الابتدائى وصولا لإستكمال نسبة ٢٥% الأولى من إجمالى قيمة البيع وتخارجه وتنازله عن حصته وتضامن باقى الشركاء فى سداد مستحقات ذلك الشريك.

  الا انه حتى تاريخه لم يتم سداد سوى ١٤,٠٤٩ مليون جنيه من قيمة الارض دون إستكمال باقى الشركاء نسبة ال ٥٠% من قيمة البيع والملتزمين بسدادها خلال ٣ شهور من تاريخ اخطارهم بالترسية حتى يتم تحرير عقد البيع وإستكمال الإجراءات ودون قيام الشركة بإتخاذ اى إجراء قانونى لحفظ حقوقها ودون توقيع اى فوائد عن تلك التأخيرات وكذا استيفاء كافة التوقيعات على كراسة الشروط فى ضوء عدم وجود اى توقيع سوى للشريك المتخارج من عملية البيع.

يتعين موافاتنا بكافة الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة لحفظ حقوقها وضرورة تحصيل كافة الفوائد المترتبة على تأخير السداد لمستحقات الشركة.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن موقع الزمر والبالغة قيمته الدفترية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٨٤,٦٤٦ مليون جنيه تبين بشأنها:-

- قرر مجلس إدارة الشركة فى جلسته رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ العدول عن إضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والاكتفاء بالترخيص كنشاط (إدارى) مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم وبناء على ذلك تم سداد نحو ٨٣,٩٣٠ مليون جنيه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة وعلى الرغم من ذلك مازالت الشركة تقوم بتبويب موقع الزمر بالخطأ ضمن الاستثمارات العقارية بدلا من الأصول الثابتة على الرغم من تغيير الغرض من نشاط الموقع المشار إليه.

  الجدير بالذكر قيام الشركة لتدارك الخطأ المشار إليه بايضاحات القوائم المالية فى الفترات السابقة تأكيدا لما اشرنا إليه بشأن الغرض النهائى من استغلال الموقع حيث قامت بالاشارة بالايضاحات المتممة للقوائم

المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بأن نشاط موقع الزمر "مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم" ودون إعادة تبويب ذلك الموقع ضمن حساب الأصول الثابتة.

- علاوة على ماسبق جاء رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مشيرا لاقتصار قرار مجلس إدارة الشركة على سداد رسوم لتغيير النشاط فقط نافيا -على عكس الحقيقة- ما تضمنه كلا من قرار مجلس الإدارة السابق الاشارة إليه والايضاحات بشأن استغلال الموقع هذا بخلاف قرارات مجلس الإدارة المتعاقبة بجلساتها ارقام ١٧ في ٢٠٢٠/٩/٢٣ و٢٢ في ٢٠٢٠/١١/٢٩ و٢٣فى ٢٠٢٠/١٢/١٧ والتى تضمنت تفويضا بمخاطبة بعض المستثمرين في مجال المستشفيات والخدمات الطبية للمشاركة في مشروع انشاء المستشفى بارض الشركة بمخازن الزمر وكذلك المتابعة مع بعض الجهات المتخصصة فى مجال التطوير والتسويق العقارى والاستمرار في المتابعة.
- ماسبق وما يتبين معه ان رد الشركة جاء مغايراً لقرارات مجلس الإدارة وكذا ما تم الافصاح عنه بقوائمها المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والسنوات السابقة علاوة على انه في ضوء عدم قيام الشركة بإتخاذ اى إجراء تطبيقا للقرارات السابقة وكذا النفى بشأن غرض اقامة مستشفى ما ترتب عنه سداد رسوم التحسين البالغة نحو ٨٤ مليون جنيه بدون مبرر فى ضوء ماسبق والتى سددت في الأساس لاغراض تغيير النشاط وقرار انشاء المستشفى السابق الاشارة إليها الأمر الذى يستدعى معه تحديد المسئولية.

يتعين تحديد المسئولية بشأن سداد نحو ٨٤ مليون جنيه دون مبرر فى ضوء ما تضمنته ردود الشركة بشأن عدم نيتها لاستغلال الموقع المشار إليه وكذلك موافاتنا بالغرض النهائى بشأنه وما يستتبعه من إجراء التصويب اللازم من تسويات لما له من أثر على صحة عرض البنود بالقوائم المالية.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن أصول (اراضى ومبانى) موقعى المانسترلى بالجيزة، ونيازا ببرج العرب الجديدة البالغة قيمتها الدفترية نحو ٣٤,٥٣٣ مليون جنيه، تبين بشأنها:-

- لم نقف على موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والإجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من أثر على صحة عرض تلك الأصول كاستثمارات عقارية هذا فضلا عن تضمن مبانى المانسترلى بحساب الاستثمار العقارى بالخطأ مبانى قيمتها الدفترية بنحو ١,٥٦٤مليون جنيه (تكلفتها ٥,١٠٠ مليون جنيه ومجمع اهلاكها ٣,٥٨٧ مليون جنيه) بالمخالفة لمتطلبات معيار ٣٤ الاستثمار العقارى ومعيار ١٠ الأصول الثابتة حيث انها مشغولة بمعرفة المالك تستخدم كمخازن للانتاج التام.
- تم الانتهاء من تقييم ارض موقع نيازا وفقا لما ورد بإجتماع مجلس الإدارة جلسة رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ تنفيذا لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون الوقوف على غرض الشركة وخطتها تجاه طرح كامل الموقع (ارض ومبنى) ام الارض فقط للبيع وما لذلك من تأثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية.

يتعين سرعة موافاتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع المشار إليها ببند الاستثمارات العقارية والإجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وما له من أثر على صحة عرض وقياس تلك الأصول بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ،وكذا إجراء التصويب اللازم بشأن استبعاد قيمة مخازن الانتاج التام من حساب الاستثمار العقارى وادراجها بحساب الأصول الثابتة إلتزاما بمتطلبات معايير المحاسبة المشار إليها.

- لم تقم الشركة بالافصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٣٢ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري،علاوة على انه لم تقم الشركة بإجراء دراسة لاعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لكافة بنود الاستثمار العقارى -"ذات العمر الانتاجى" - (مواقع الزمر والمانسترلى ونيازا) بالمخالفة لمتطلبات الفقرة فقرة ٥٦ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري والفقرة ٥١ من معيار ١٠ الأصول الثابتة.

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعايير المشار إليها وإجراء الافصاح اللازم لما له من أثر على صحة عرض القوائم المالية ،وضرورة أعادة تقدير العمر الانتاجي لبنود الاستثمار العقارى.

- بلغ رصيد المخزون من الدخان بالجمارك الغير مدفوع الرسوم عنه نحو ٧٩٢ مليون جنيه تضمن أرصدة **بجمارك القاهرة** بنحو ٦٦١ مليون جنيه والشهادة الجمركية المقدمة بشأنها تمثل عدد الكراتين والبالات فقط دون توضيح إسم الصنف ووزنه الأمر الذي يصعب معه مطابقة الشهادة مع الأرصدة الدفترية بسجلات الشركة.

علاوة على ظهور صافى فروق بلغت نحو٠,٨طن بالزيادة بقيمة نحو ٥٥ ألف جنيه بين الأوزان الصافية لدخان **الجمارك بالاسكندرية** المدرجة بسجلات المخزون بالشركة وبين المدرج بشهادة الجمارك فى٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا نحو ٧٩طن بالنقص بقيمة نحو ٣,٤ مليون جنيه بين الأوزان الصافية لدخان الجمارك بالقاهرة المدرج بسجلات المخزون بالشركة وبين المدرج بسجلات قطاع التخليص والتخزين بادراة الشركة والتى تقوم بمراقبة حركة الارصدة بالجمارك ويرجع ذلك نتيجة استمرار الشركة فى عدم إثبات الفروق الناتجة عن الرطوبة والجفاف بين أوزان الأصناف المدرجة بفاتورة المورد وبين الأوزان عند الإستلام بالجمارك ،واستمرار الخطأ فالتسجيل بمراقبة حسابات مخزون الدخان بالجمارك حيث يتم الإضافة بوزن المورد "الاقل فى اغلب الاحيان" والصرف بوزن الجمارك "الاعلى" على الرغم من انه سبق وان تم تصويب خطأ متراكم منذ سنوات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغ صافى المبلغ نحو ٢٤ مليون جنيه وكذلك تسويات فى ذات الشأن بنحو ٥,٥ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

كل ما سبق وما نتج عنه الخطأ فى عدم صحة الأوزان المدرجة وكذا تقييم مخزون آخر المدة ومتوسط تكلفة المنصرف من تلك الأصناف لمخازن المصانع والإنتاج وكذا نتائج الفترة.

يتعين بحث أسباب فروق الوزن بين الشهادات الجمركية وسجلات التخليص والتخزين وبين سجلات حساب مخزون دخان الجمارك بالشركة وإجراء التسويات فى ضوء ذلك مع الاخذ فى الاعتبار الاثار المترتبة خلال الفترة على ارصدة الدخان بالجمارك وبالمصانع (الجهة المستلمة من الجمارك) وقوائم التكاليف ونتائج الفترةوكذا مخاطبة مصلحة الجمارك بشأن موافاتنا بشهادات تفصيلية توضح رتب الدخان وأوزانها للوقوف على صحة رصيد المخزون فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- تضمن رصيد مخزون الجمارك بالخطأ أصناف لم يتم الانتهاء من فحصها وقبولها قبول نهائى حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٣ مليون جنيه علاوة على الخطأ فى الافصاح بالايضاحات المتممة بتضمن مخزون الجمارك أصناف تحت الفحص بنحو ٢٥١ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض قيمة المخزون مقابل تخفيض قيمة الموردين لتلك الأصناف مع الاخذ فى الاعتبار فروق العملة المترتبة على تقييم هؤلاء الموردين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ،فضلا عن الغاء الافصاح الخاطىء المشار إليه.

- تبين وجود اختلاف بين رصيد حساب مخزون الدخان بالجمارك البالغ نحو ٧٩٢,٥٥٦ مليون جنيه بالحسابات المالية وبين المدرج بحسابات مراقبة المخزون "كروت الصنف بإدارة التكاليف" البالغة نحو ٧٩٢,٤٥٠ مليون جنيه بفرق نحو ١٠٦ الف جنيه ولم توافنا الشركة ببيان بالمبالغ المعلقة المتسببة فى الفرق المشار إليه للوقوف على صحة الرصيد ومايستتبعه من تسويات ويرجع ذلك حيث درجت الشركة على اثبات العديد من التسويات لرسائل الدخان بعد ورودها باذون صرف دون إجراء مطابقة بين ما يتم اثباته بالحسابات المالية (حساب الاستاذ) وبين ما يتم اثباته بسجلات مراقبة المخزون (التكاليف) خلال الفترة.

يتعين إجراء المطابقة بين حسابات التكاليف والحسابات المالية لمخزون الدخان بالجمارك وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك وكذا يتعين عدم اثبات اى تسويات مالية بكروت الصنف الا بعد التاكد من اثباتها بالحسابات المالية.

- تضمن مخزونى "الخامات ،مواد التعبئة والتغليف" أصناف تحت الفحص بنحو ٣٨,٢٧٦مليون جنيه **تم إستلامها بقوائم نهائية** يرجع بعضها لشهر اكتوبر ٢٠٢٢، فضلا عن استمرار وجود العديد من الأصناف تحت الفحص من قطع الغيار بدون قيمة **بصفة أمانة** منذ مدة طويلة يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢١/٩ وما لذلك من أثر على صحة رقم المخزون بالمركز المالى.

الجدير بالذكر ان الشركة درجت على إستلام وإضافة بعض أصناف من المخزون السلعي "تعبئة، خلط" بموجب قوائم إستلام نهائية وقبل إصدار شهادات فحص فني وصلاحية لها بالمخالفة لقواعد الرقابة على المخزون وللمادة رقم (٥٦ /٥/١) من اللائحة المالية للشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم وما له من أثر على صحة عرض القوائم، وكذا الإلتزام بأحكام لوائح الشركة وعدم الإستلام النهائى لأصناف المستلزمات إلا بعد الفحص الفنى والقبول وتحديد مدى صلاحية الأصناف المذكورة ومدى الحاجة إليها وأسباب التأخير فى فحص بعضها لما لذلك من أثر على صحة رصيد المخزون والحسابات المختصة في تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- تضمن مخزون قطع الغيار نحو ٤٨,٣٥٨ مليون جنيه أصناف راكدة (الرصيد المتبقى من حصر اللجنة رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن ماكينات قد سبق تكهينها) ما زالت الشركة مقدرة انخفاض لتلك الأصناف دون دراسة والبالغ فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٧,٢٦٩ مليون جنيه (علما بان قيمة الانخفاض تمثل المتبقى من انخفاض بمبلغ ٧٠ مليون جنيه تم تقديرهم فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لأصناف قيمتها نحو ٧٠,٨١٩ مليون جنيه دون دراسة).

الجدير بالذكر تخبط الشركة فى استخدام العديد من تلك الأصناف فى صيانة الماكينات والتى سبق ان انتهت اللجنة المشار إليها بعدم الإحتياج إليها حيث تم صرف أصناف منها بنحو ٣٨٩,١٣٩ الف جنيه وارتداد أصناف اخرى بنحو ٤,٥٤٦ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ سبق صرفها العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ السابق بخلاف ما تم صرفه خلال الفترة بقيمة نحو ٤١ الف جنيه وما يتبين معه قصور تلك اللجنة بشأن الرأى النهائى لتلك الأصناف (والذى ارجعت الشركة ذلك بسبب تسجيل الشركة لقطع الغيار بارقامها من المورد وليس ارقامها التجارية وهو ما تبين معه عدم تحقق اللجنة فى حينه بدقة قبل استصدار رأيها بشان حاجة الشركة لتلك الأصناف) وكذا قصور مسئولى الصيانة بالمصانع بشأن طلب وارتجاع الأصناف الاخرى دون استخدام (والذى ارجعت الشركة ذلك لعدولها عن إجراء صيانات تشمل كافة ما تم صرفه من قطع غيار).

الجدير بالذكر ان الأصناف الراكدة يمكن طرحها فى برامج استبدالية مع الموردين الأجانب لماكينات تلك الأصناف والتى اعتادت الشركة على إجراء تلك البرامج وبيع أصناف راكدة بقيم مناسبة وبالتالى امكانية

تحديد قيم عادلة لتلك الأصناف وصولا لصافى قيمتها البيعية يمكن بموجبها تقدير الانخفاض فى قيمتها الحالية.

إتصالا بما سبق انه لم يصدر حتى تاريخه اى قرار نهائى بشأن كيفية التصرف فى المتبقى من تلك الأصناف سوى قرار اللجنة التنفيذية رقم ١١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ بادراج أصناف بنحو ٤٠٩ الف يورو"وفقالاخر تقديرات للشركة بنحو ٨,٥٣٣ مليون جنيه" فى برامج تبادلية ضمن شراء ماكينات من الموردين الاجانب"فوكى" وكذا مبلغ ١٨٠ الف يورو "وفقا لاخر تقديرات للشركة بنحو ٣,٦٥٩ مليون جنيه" مع المورد جاربيو"لم يصدر قرار لجنة تنفيذية بشأنه ،علما بانه على أثر القرار المشار إليه تم استبدال أصناف اخرى بنحو ٣,١٣٣ مليون جنيه خلال الفترة.

ماسبق دون اعادة تقدير الانخفاض فى رصيد الأصناف المشار إليها.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق وضرورة دراسة الموقف النهائى لتلك الأصناف للوقوف على كيفية التصرف فيها مع الإلتزام بصدور قرار لجنة تنفيذية بشأن ما يتم التقرير باستبداله من قطع غيار والإلتزام بمتطلبات معيار المخزون وموافاتنا بالدراسة التى على أساسها تم تقدير قيمة الانخفاض في أصناف قطع الغيار للوقوف على صحتها مع مراعاة اعادة التقدير لذلك الانخفاض فى ضوء التغير في خطط الشركة بشأن طريقة التصرف فى تلك الأصناف وإجراء التسويات المحاسبية فى هذا الشأن.

- استمرار اتباع الاسلوب التقديرى عند جرد الانتاج تحت التشغيل والبالغ نحو ٥٩ مليون جنيه وذلك بقيام الشركة بإجراء تحديد مسبق لوزن الكراتين المتضمنة للعديد من بنود الانتاج تحت التشغيل من (اسكارته/ناتج تفتيح اسكارته/تراب/جذور/..الخ) وعدها فعليا وصولا لاجمالى أوزانها على أساس ذلك.

يتعين قيام الشركة بإجراء الجرد الفعلى للأصناف وصولا لصحة تقييم المخزون وما له من أثر على نتائج الفترة بالقوائم المالية.

- تضمن مخزون الخامات (مخزن دخان خالص الرسوم) عدد ١٨ كرتونة بوزن ٣,١٨٤ طن من رتبة MABUR مالاوى بلغت قيمتها من واقع (توريدات مخزن خالص الرسوم) نحو ٢٣٥ ألف جنيه بها تلف ناتج عن تسريب المياه للحاوية الناقلة وقد وردت تلك الرسالة للشركة فى ديسمبر ٢٠٢٢ ولم تقم الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمتها إلتزاما بمتطلبات معيار المخزون.

جديرا بالذكر ان الشركة قامت باخطار شركة التأمين وجارى إعداد المطالبة الخاصة بها.

يتعين مراعاة الانخفاض فى قيمة تلك الأصناف بالقوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ إلتزاما بمتطلبات معيار المخزون ومتابعة الإجراءات التأمينية حفاظاً على حقوق الشركة والإفادة.

- تضمن مخزون الخامات مواد خلط "عسل محول" بنحو ٢٥,٨٣٤ طن تقديريا بقيمة نحو ١٠٩,٢١٧ ألف جنيه يمثل رواسب عسل بالتنكات والمواسير وبعض البراميل بمصنعى منوف ومحرم بك المتوقف العمل بهما منذ يناير ٢٠٢٢ بمحرم بك ومايو ٢٠٢١ بمنوف وقد تبين بشأنها ما يلى:-

- صدر تقرير اللجنة المشكلة بقرار السيد العضو المنتدب رقم ٤٢٥ فى ٢٠٢١/١١/٢٩ لمعاينة وتحديد كيفية التصرف فى رواسب العسل بالخزانات والبالغة نحو ٢٠,٨٣٤ طن تقديريا بنحو ٨٩,٤٥٩ ألف جنيه بمصنع منوف عن عدم صلاحية الكمية للاستخدام لارتفاع اللزوجة بها ونسبة الحموضة والشوائب والتوصية باعدامها وبناء على ذلك تم التاشير من قبل العضو المنتدب بالموافقة بتاريخ٢٠٢١/١٢/١٦.

- كمية رواسب العسل بمصنع محرم بك والبالغة نحو ٥ طن تقديريا بقيمة نحو ١٩,٧٥٨ ألف جنيه تبين انها غير صالحة وفقا لافادة قطاعات المعامل والبحوث والجودة ولم يصدر قرار تنفيذى بشأن تلك الأصناف.
- الجدير بالذكر ووفقا لافادة الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ان هناك صعوبة فى إعادة استخدام تلك الأصناف مرة أخرى.

- هذا بخلاف كمية بنحو ٩٣٦ كيلو من صنف الهاردوردالب بقيمة نحو ٢٧ ألف جنيه بمصنع محرم بك راكدة لم يصدر قرار بشأنها ولم يتم مراعاة الانخفاض فى قيمتها بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى المخزون.

يتعين سرعة تنفيذ قرار السيد العضو المنتدب والعمل على استصدار قرار بالتصرف الاقتصادى فى الكمية الاخرى المتبقية ومراعاة الانخفاض فى قيمة أصناف الهاردودالب فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ إلتزاما بمتطلبات المعيار المشار إليه.

- عدم إلتزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٩١ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ "قياس القيمة العادلة "بشأن الافصاح عن اساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول الي قياسات القيمة العادلة وذلك بالنسبة لأصولها المالية والمبوبة بالقيمة العادلة ارباح وخسائر وكذا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والبالغ قيمتها المدرجة بالقوائم المالية نحو ١٠,٣مليار جنيه، ٣,٩ مليار جنيه على الترتيب.

يتعين الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه .

- عدم إلتزام الشركة بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ فيما ورد بالفقرات ٥-٥ منه بشأن حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير مالي حيث اكتفت الشركة بما تم حسابه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دون اعادة النظر بشأن اعادة قياس المخصص المشار إليه إتصالا بما اسبق اغلفت الشركة رد جزء من الخسائر الائتمانية السابق تكوينها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ -والتي كانت بنحو ٣١,٩٣٢ مليون جنيه – حيث تم استحقاق وتحصيل سندات مصرية بنحو ٩٠٠ مليون جنيه (محسوب عنها مخصص خسائر ائتمانية في ٢٠٢٢/٦/٣٠) ومن ثم كان يجب رد الجزء المكون من الخسائر الائتمانية عنها وذلك بنحو ١,٥٣١ مليون جنيه.

علاوة على ما سبق استمرار عدم حساب مخصص خسائر ائتمانية عن الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والتي بلغت نحو ٢٠,٦٧٥ مليون جنيه بالمخالفة لمتطلبات المعيار سالفة الذكر .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة والإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه.

- تبين قيام الشركة بتخفيض رصيد استثمارات مالية بالقيمة العادلة دخل شامل بنحو ٨٩٩,٧٤٥ مليون جنيه تمثل قيمة سندات استحق أجلها خلال الفترة الدورية وصحتها مبلغ نحو ٨٩٧,٩٥٦ مليون جنيه يمثل الرصيد الدفتري للمبالغ التي تم استحقاق أجلها مما ترتب عليها ظهور الاستثمارات بأقل من حقيقتها بنحو ١,٧٨٨ مليون جنيه وكذا ظهور ايرادات الأوراق المالية بأقل من حقيقتها بنفس المبلغ إتصالا بما سبق أغفلت الشركة اعادة تبويب خسائر اعادة التقييم للاستثمارات المشار إليها والسابق الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الي قائمة الارباح والخسائر وذلك بنحو ١,٥٥٥ مليون جنيه تطبيقا لمتطلبات الفقرة ١٠/٧/٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

يتعين إجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر على صحة الحسابات المشار إليها .

- أغفلت الشركة الإلتزام بمتطلبات الفقرات ٦١،٦٠ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ وكذا متطلبات الفقرة ٨١ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ وذلك عند اعترافها بالأصول الناتجة عن عقود التأجير التشغيلي لديها وكذا الايردات الناتجة عن تلك العقود حيث ظهر رصيد عملاء عقود الايجار بالخطأ بمبلغ ٣٣٦,٩٠٠ مليون جنيه وصحته ٣٥٩,٩٤٢ مليون جنيه بالإضافة الي عدم الاعتراف بأيراد الفائدة الناتج عن وجود مكون تمويلي بالعقد وذلك بنحو ٢٠ مليون جنيه إتصالا بما سبق اعترفت الشركة بملغ ١٠٠ مليون جنيه ايراد أصول مؤجرة (الايجار التشغيلي) عن الفترة الدورية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وصحته ٨٩,٤٨٣ مليون جنيه وفقا للمتطلبات سالف الاشارة إليها.

يتعين إجراء التصويبات اللازمة والإلتزام بمتطلبات المعايير المشار إليها.

- تضمن المخزون أصناف راكدة من التعبئة والتغليف بنحو ٩,١١٤ مليون جنيه منها اصناف بالمخازن والمصانع بنحو ٢,٣٠٧ مليون جنيه صدر لها قرارات تنفيذية بالتصرف نحوها بالبيع للبعض والاعدام للبعض الاخر ،ومنها أصناف بمخازن اكتوبر والطالبية بنحو ٦,٨٠٧ مليون جنيه لم يصدر قرار بالتصرف الاقتصادى بشأنها (وفقا لبيانات الشركة) منها ما هو متهالك والبعض الاخر مرتبط بالتصدير وكذا توقف المنتج المرتبط بها ورفض الأسواق لها.

ماسبق ودون قيام الشركة ببحث أسباب ركود تلك الأصناف والرجوع على المتسبب والذى قد يرجع ذلك للقصور فى دراسة احتياجات الشركة من المستلزمات بما يتناسب مع سياسات الانتاج والبيع لمنتجات الشركة.

كل تلك الأصناف المشار إليها لم يتم إجراء دراسة للانخفاض فى قيمتها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم "٢".

يتعين سرعة تنفيذ قرارات اللجان التنفيذية المشار إليه بشأن رواكد مستلزمات التعبئة والتغليف وتحديد الموقف بشأن كافة الأصناف الاخرى المشار إليها ودراسة التصرف الإقتصادى لها مع إعداد التسويات اللازمة المترتبة على تقدير قيمة الانخفاض لتلك الأصناف فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة المشار إليه والعمل على تحقيق أسباب ركود كافة تلك الأصناف.

- تضمن مخزون التعبئة نحو ١,٩٧٤ مليون جنيه قيمة ١٥,٤٧١ طن (٣٩ ملف) من ملفات ورق بديل الالومنيوم ٨٠ سم ٥٠ جم مستورد (ترجع لعام ٢٠١٦)، وكذا ٦٩ بوبين بوزن ٠,٥٥٢ طن بديل الالومنيوم مقاس ٨٢مم بنحو ١٣ ألف جنيه، بوبينات بوزن ٠,١٨٤ طن بديل الالومنيوم مقاس ١١٢ مم بنحو ٤,٤ ألف جنيه أفاد المختصون بشأن الصنف الأول انه تم قصه لبوبينات مقاس ٨٢مم ،١١٢مم (الصنف الثانى والثالث) للتناسب مع التشغيل الا انه تبين رفض تلك الاصناف فنيا بالمصانع بسبب عدم رؤية فوتوسيلات الماكينة للخامة والسحب غير الجيد للموبينة فضلا عن افادة الشركة بعدم تناسب استخدام الصنف فى انتاج السجائر لانه لا يسمح بالحفاظ على تخزين المنتج لمدد طويلة بعكس الحال مع صنف ورق الالومنيوم والمستخدم حاليا ويصل مدة تخزينه للسجائر إلى ٦ أشهر فضلا عن رفض الأسواق له وفقا لبيان الشركة فى هذا الشأن.

علاوة على ما سبق عدم قيام الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمة تلك الأصناف المشار إليها وفقا لمتطلبات معيار المخزون.

يتعين تحقيق أسباب ما سبق وتحديد الموقف بشأن الأصناف المشار إليها ودراسة التصرف الاقتصادى لها بما يعود بالنفع على الشركة وما يترتب عن ذلك من تسويات والإفادة مع إعداد التسويات اللازمة المترتبة على تقدير قيمة الانخفاض لتلك الأصناف فى ضوء متطلبات معيار المحاسبة المشار إليه.

- ما زالت ملاحظتنا مستمرة بشأن تضمن مخزون التعبئة نحو ٩٦٩ ألف جنيه أصناف خامات التعبئة الخاصة بمنتجات دخان الشعر بالشكل القديم منها من اكياس دخان الشعر الخارجية (احمر ،اخضر) والخامات المرتبطة بها من كوالى وخراطيش بنحو ٨٢٦ ألف جنيه صدر قرار اللجنة التنفيذية رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بالتخلص منها وتحويلها لمخزن المخلفات بعد الدشت والطمس ،وكذا أصناف اخرى من اكياس دخان الشعر الداخلية بنحو ١٤٣ ألف جنيه صدر ذات القرار المشار إليه باستخدامها علما بانه سيتم الإستفادة بها فى اغراض اخرى بخلاف تعبئة المنتج النهائى حيث ان المنتج المعبأ بالشكل الجديد لا يحتوى على اكياس داخلية وذلك وفقا لما تم الاشارة إليه بذات القرار وقد سبق ان تم صرف ١٠ الاف كيس بمبلغ ١٤٨٢ جنيه لقطاعات المعامل والبحوث والجودة ،كل ماسبق على أثر تغيير شكل عبوة منتج دخان الشعر دون تنسيق من قطاعات التسويق مع قطاعات الشركة الاخرى بشأن مدى وجود ارصدة من خامات الشكل القديم أو وجود اى أصناف تحت التوريد منها ما سبق وما له من أثر على تحمل الشركة لخسائر ستتحقق عند اعدام الأصناف المشار إليها واستخدام الأصناف الاخرى فى الاغراض الغير مخصصة لها، علاوة على ما سبق عدم قيام الشركة بمراعاة الانخفاض فى قيمة كافة الأصناف المشار إليها وفقا لمتطلبات معيار المخزون.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق ومراعاة الانخفاض فى قيمة الأصناف إلتزاما بمتطلبات معيار المحاسبة رقم ٢ المخزون.

- استمرار تضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف أصناف مرفوضة تخص الموردين بلغت فى٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو٢,٠٨٣ مليون جنيه (مجنبة ببطاقات صنف مستقلة) صدر لها اذون افراج للموردين يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢٢/٦ لسحبها من المخازن وما زالت موجودة الجدير بالذكر انه صدر قرار العضو المنتدب والرئيس التنفيذى رقم ٤١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨ بتشكيل لجنة دائمة لحصر واقتراح التصرف فى الأصناف المرفوضة، كما يوجد أصناف اخرى مستوردة غير صالحة "عواريات" ملفات كرتون كرومو وبكر شفاف بلغ وزنها نحو ٢,٠١٢ طن تخص شركة التأمين مشونة بالمخازن بدون قيمة وما لذلك من أثر على شغل مساحات تخزينية بالشركة بدون داع.

يتعين مخاطبة الموردين لإستلام الأصناف المرفوضة وكذا شركة التأمين لشغلها مساحات مخزنية دون فائدة وإتخاذ الإجراءات بشأنها فى حالة عدم استجابة الموردين لذلك وفقا لقرار العضو المنتدب المشار إليه وما يستتبعه من التسويات المحاسبية اللازمة في هذا الشأن.

- تضمن مخزون التعبئة والتغليف كمية بنحو ٧,١٣٨ طن أصناف منتهية الصلاحية من الاحبار "الوان متنوعة" (ضمن رصيد مخازن اكتوبر) بقيمة نحو ٣٨٨,٨٩٦ ألف جنيه وقد افادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ انه جارى تجربتها بعد افادة قطاعات المعامل بامكانية صلاحية تلك الأصناف بشرط سلامة العبوة وعدم تعرضها للهواء الا انه حتى تاريخه لم تنته الشركة من إتخاذ اى إجراء نحوها ولم يتم موافاتنا بالموقف النهائى بشأنها على الرغم من مرور نحو ٩ أشهر منذ رد الشركة على اصناف منتهية الصلاحية فى حينه ولم يتم مراعاة الإضمحلال فى قيمتها وفقا لمتطلبات معيار رقم ٢ المخزون.

يتعين بحث الموقف النهائى بشأنها واستصدار قرار بضرورة التصرف الاقتصادى نحوها وكذا الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه.

- تضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف بالخطأ مبلغ نحو ١٠٦ ألف جنيه تمثل كمية ٢٦٠ ألف صابع فلتر خام غير مشونة داخل الشركة وموجودة لدى الغير بثلاجة الشركة العالمية للتبريد والتجميد دون قيام الشركة بالافصاح عن ذلك بصفة مستقلة على الرغم من افصاح الشركة عن الأصناف الاخرى المماثلة بحساب مخزون لدى الغير مواد تعبئة وتغليف بالايضاحات المتممة.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالايضاحات المتممة.

- تضمن مخزون الانتاج تحت التشغيل اخر المدة نحو ٤٤ طن جذور مرفوضات تشغيل، ونحو ٧١طن تراب "بودرة" دخان، فضلا عن ٣,٠٢٨ طن من بقايا البارطللو والتوسكانى وناعم البارطللو خاصة بتصنيع السيجار، كما تضمن مخزون الخامات نحو٤٨ طن جذور مرفوضات تشغيل كل تلك الأصناف بدون قيمة وما له من أثر على تحميل قوائم التكاليف وتكلفة المبيعات بقيمة تلك الأصناف المرفوضة من التشغيل وماله من أثر على تقييم المخزون ونتائج النشاط.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتقييم مرفوضات التشغيل لإظهار المخزون وتكلفة المنتجات على حقيقتها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- **<u>كما تضمن مخزون تحت التشغيل اخر المدة أصناف راكدة بنحو ١٢٦ ألف جنيه منها :-</u>**

- نحو ٦١,٩٦٠ ألف جنيه قيمة دخان مفروم مخلوط والخاص بمنتجات معسل التصدير المرتجع من شركة هانيمان منطقة حرة والمرتجعة لمصنع الطالبية فى ٢٠٢٢/٢/١٧وقد تم إعتماد رجوع البضاعة بقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم ٥ فى ٢٠٢٢/٢ وذلك لعدد ٩٥ كرتونة تتضمن ٣٦٨٩ باكو من معسل النكهات أصناف مختلفة بوزن ٩٢٢,٢٥ كيلو وقد تبين ان تلك الأصناف غير صالحة ومرتجعة من العميل بحجة تسييل العسل بها الا انه تبين من تقرير اللجنة الفنية المشكلة لفحص تلك الكمية وإعداد تقرير فنى بشأنها ان الكمية التى تتضمن تسييل لا تمثل سوى نسبة ٤% من الكمية المرتجعة والسبب يرجع لوجود ثقب صغير جدا فى لحام الاكياس والميتالايز لعيوب بماكينات اللحام المتهالكة والتى تقوم بعمل لحام بعرض ٢ مم (يجب على الاقل ان يكون ١ سم) والذى لا يظهر عيب التسييل من ذلك اللحام الا بعد مرور فترة زمنية ،فضلا عن وجود ضغط شديد بالكراتين والعديد من العبوات مضغوطة نتيجة التحميل الزائد وسوء الشحن والتفريغ والتخزين وعلى أثر ذلك انتهى التحقيق المجرى بمعرفة القطاع القانونى بالشركة رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢١ إدارى بالحفظ وتم العرض على مجلس الإدارة بجلسته رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٢ فى ٢٠٢٢/٦/١ الا انه قد تبين عدم قيام الشركة بالرجوع على العميل وكذا عدم وجود ضمانات للحفاظ على حقوق الشركة فى هذا الشأن.
- هذا بخلاف كمية ٢٢٧٧,٤٠ كيلو بقيمة ٦٣,٨٨٥ ألف جنيه تمثل توليفات نكهات من بواقى انتاج تصدير قديمة منذ سنوات وكذا كميات لاختبار الماكينات منذ ٢٠٢٠/٩ واخرى لاستطلاع راى الأسواق بشأنها منذ ٢٠٢١/١ وكذا مرتجع من عينات كانت بالدائرة الجمركية لطلبيات تصدير سابقة ...،الخ ،هذا بخلاف كمية ١٣٣٧ كيلو من مخلفات الانتاج جذور مخلفات انتاج تالفة.

يتعين تحقيق أسباب ما سبق والعمل على تلافى العيوب المشار إليها فى التصنيع والعمل على صدور قرار بالتصرف فى كافة الكميات الغير صالحة ومراعاة الانخفاض فى قيمتها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وفقا لمتطلبات معيار المخزون.

- ظهر رصيد مخزن المخلفات والخردة بحساب المخزون فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمبلغ نحو ١,٤٥٦ مليون جنيه تبين بشأنه استمرار الشركة بجرد العديد من الأصناف تقديريا (الأصناف ذات الوزن) بإثبات الأرصدة

الدفترية المدونة بكروت صنف امين المخزن والتى سبق إضافة كافة المخلفات بالمخازن وفقا للشكل الغالب لكل حمولة ترد للمخزن دون فرز وتصنيف وجرد كل صنف على حدة ودون وجود (كروت مقيمة تفصيلية لحركة الأصناف المخزنية)بالإدارة المالية مما يشكك في صحة قيمة أرصدة المخلفات ،هذا بالإضافة إلى استمرار قصور الدورة المستندية لعمليات الإضافة لحسابات مخزن المخلفات حيث لا يتم إعداد قيد الإضافة من مخلفات انتاج إلى المخزن من واقع قوائم ومحاضر الإستلام انما يتم تحديده كمتمم حسابى للأصناف المباعة وأرصدة المخزن.

إتصالا بما سبق استمرار عدم اثبات وتقييم العديد من أصناف المخلفات والخردة المشونة بمخزن الامانات (التابع لمحطة المخلفات) بالحسابات المالية وكذلك عدم الوقوف على طبيعة بعض البنود الاخرى بمحضر جرد ذات المخزن "الامانات" مثل سيور الشحن ،مراوح،أوناش وموقف تكهينها واستبعادها من دفاتر الأصول الثابتة

هذا وقد سبق أن جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم تدارك الأمر بفرز وتصنيف كل صنف على حده وجرده فعليا ما أمكن وتدعيم الدورة المستندية واخر ذلك بانه جارى دراسة الأمر وكذا الدورة المستندية الخاصة به وإتخاذ ما يلزم فى ضوء تلك الدراسة وهو الأمر الذى لم يتم بعد.

يتعين إجراء الجرد الفعلى لكافة الأصناف وكذا ضرورة تلافى القصور بالمخزن المشار إليه وإستكمال الدورة المستندية الخاصة بحسابات مخزن المخلفات وإعداد القيود الخاصة بها من واقع المستندات المخزنية ،والعمل على اثبات كافة الأصناف المشونةبمخازن المخلفات الفرعية (امانات) بالحسابات المالية ومايستتبعه من تسويات محاسبية مرتبطة بها وما له من أثر على رصيد المخزون ونتائج الفترة.

- تضمن مخزون الانتاج التام انخفاض قيمته نحو ١٢١ ألف جنيه سبق وان قامت الشركة بتقديره فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ دون إجراء اى دراسة فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ (بإجراء مقارنة بين التكلفة وبين صافى القيمة البيعية) بالمخالفة لما اشارت إليه الايضاحات المتممة لتلك القوائم وبالمخالفة لمعيار رقم (٢) المخزون وأثر ذلك على قيمة المخزون والتكلفة ونتائج الأعمال.

- كما تقوم الشركة بتقييم كافة أصناف الانتاج غير التام بالتكلفة دون إجراء مقارنة بينها وبين صافى القيمة البيعية للمخزون بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار رقم (٢) المخزون فى ضوء وجود العديد من الأصناف الخاسرة مثل أصناف المعسل بانواعها وبعض أصناف السيجار (التى تباع فى الأساس بسعر اقل من سعر التكلفة) وبالتالى الانتاج غير التام منها ستزيد التكلفة التقديرية لاتمامه وكذا التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لاتمام عمليه بيعه عن سعر البيع وبالتالى يجب ألا تظهر الأصول بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها أو استخدامها وفقا لمتطلبات الفقرة ٢٨ من ذات المعيار سالف الذكر كل ما سبق وماله من أثر ذلك على قيمة المخزون بالقوائم المالية.

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصريةالمشار إليها.

- ظهور رصيد دائن بالحساب الجارى لبنك المصرف المتحد بنحو ١٩٨ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ دون إدراجه بحساب بنوك دائنة حيث قامت الشركة بإجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة لحسابات البنوك بالمخالفة لمتطلبات المعيار المصري رقم ١.

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه .

- إتخذت الشركة قرار بقصر توزيعات الارباح عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والخاصة بالعاملين على من هم بالخدمة مع حجبها عن المتخارجين وفقا لبرنامج التخارج المطبق بذات السنة المشار إليها والبالغ عددهم

نحو ٣١٧٠ عامل مما حدي بجزء منهم للجوء الي القضاء وقد قامت الشركة بالتعاقد مع مكتب دكتور ذكي هاشم وذلك بناءا على ما انتهي إليه قرار مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٥ بشأن التعاقد مع المكتب المذكور كمستشار قانوني وتكليفه بمباشرة الدفاع عن الشركة في قضايا المتخارجين الخاصة بتوزيعات الارباح عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ و لم توافنا الشركة ببيان بالدعاوي المرفوعة في هذا الصدد وكذا تقييم المستشار القانوني لموقف الشركة بتلك الدعاوي والمبالغ المحتمل/المتوقع تحملها للوقوف على مدي الحاجة الي تكوين مخصص أو الافصاح عن ذلك تطبيقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه دراسة المستشار القانوني للنزاعات المشار إليها.

- بلغ مخصص إلتزام المعاش المبكر في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,١١٠مليار جنيه قامت الشركة بموافتنا بأنه تم تكوينه استنادا الدراسة المعدة سلفا في ٢٠٢١/١٠/١(وانه جاري تحديثها) بشأن المعاش المبكر حيث قامت الشركة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإعداد دراسة اكتوارية لدراسة التكلفة التقديرية لنظام المعاش المبكر للسادة العاملين بالشركة وقد جاء بالدراسة ان التكلفة التقديرية لمقترح خروج المعاش المبكر نحو ١,٤٩٦ مليار جنيه وان المقترح المعد عنه الدراسة يقوم على أساس ثلاث مجموعات مستهدفة (عاملين من سن ٥٥ وحتي ٥٩- وعاملين من سن ٥٠ الي ٥٤ – فئة ثالثة عاملين من بعض المواقع) وذلك على مراحل زمنية تبدأ من اكتوبر ٢٠٢١ وحتي ٢٠٢٤/٦/٣٠ على الترتيب الا ان الشركة قامت بفتح باب المعاش المبكر لكافة العاملين بالشركة وفقا لاتفاقية العمل الجماعي الموقعة بهذا الشأن ودون إلتزام بجدول زمني أو فئات مستهدفة الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لمصروفات فعلية حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٧٣٢مليار جنيه حيث كان من المتوقع ان تتحمل الشركة فقط نحو ٦٤٩,٤٦١ مليون جنيه فقط في حالة التزمت بالجدول الزمني والفئة المستهدف خروجها خلال العام المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

وعليه نرى عدم موضوعية المخصص المشار إليه وان استناد الشركة الي الدراسة السابقة جانبه الصواب لانتفاء افتراضاتها التي بنيت عليها عند إعدادها في ٢٠٢١/٨/٢٥ وعدم ملائمتها وتغير الأساس التي استندت إليها كلية من عدد عاملين وفئات مستهدفة ومعدلات اعمار ومعدلات خصم ..الخ .

- علاوة على ماسبق فأن اتفاقية العمل الموقعة بين إدارة الشركة والنقابة وممثلي العاملين وتحت رعاية وزير القوي العاملة نصت على سريان الإتفاقية لمدة ٩٠ يوم (تنتهي في ٢٠٢٢/٤/٣٠) ولما كان مجلس الإدارة قد وافق على تمديد العمل بها لجميع العاملين بالشركة حتي ٢٠٢٢/٥/٢٢ وفقا للثابت بقرار مجلس الإدارة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك استنادا الي مذكرة معروضة من المدير التنفيذي لشئون الموارد البشرية وكذا مذكرة اللجنة النقابية في هذا الشأن وبالتالي لا يوجد إلتزام حال على المنشأة يمكن الاستناد إليه من الأساس لتكوين مخصص تحقيقا لمتطلبات الفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.

بناءا على ما سبق نري عدم سلامة المخصص المشار إليه وعدم وجود أساس محاسبي لتكوينه الأمر الذي له بالغ الأثر على نتائج أعمال الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث كان يجب ان يظهر صافي ربح الفترة بأكبر مما هو عليه بنحو ٢٩%.

يتعين اعادة النظر فيما تضمنته القوائم بشأن المخصص المشار إليه لما له من أثر واضح على صحة القوائم والإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.

- **بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,٠٨٩ مليارجنيه تبين بشأنها ما يلى:-**

- تم حساب المخصص المشار إليه دون الاخذ في الاعتبار تأثير القيمة الزمنية للنقود حتي يكون المخصص بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع ان يتم طلب تسويتها تطبيقا لمتطلبات الفقرة ٤٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨.
- تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ نحو ٨٨,٧٤٦ مليون جنيه تمثل فروق ضريبة الدخل المقدرة عن السنوات الضريبية من ٢٠١٦/٢٠١٥حتي ٢٠١٨/٢٠١٧ تم التوصل إليها استنادا الي متوسط نسبة الفروق الي الضريبة المدرجة بالاقرار الضريبي بالسنوات السابقة ولما كان الشركة تسلمت نماذج الفحص الضريبي (نموذج١٩ ضريبة) عن تلك الفترات (اخرهم كان في ٢٠٢٢/٧/١٧) متضمن فروق الضريبة عن تلك السنوات الثلاث المشار إليها بنحو ٥١٣,٦٥٩ مليون جنيه وبزيادة بنحو ٤٢٤,٩١٣ مليون جنيه عن تقديرات الشركة فكان على الشركة اعادة تقدير الضريبة في ضوء الفروق التي أسفر عنها الفحص واسانيد الشركة في تخفيض تلك الفروق عوضا عن الطريقة المستخدمة في حساب المخصص وذلك تطبيقا للفقرة ٣٦ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ حتي يعبر المبلغ المعترف به عن افضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الإلتزام المتوقع عن تلك الفترات .
- تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغنحو ٢١٢,٥مليون جنيه تمثل ضريبة إضافية عما تحملته الشركة من فروق ضريبة قيمة مضافة عن سنوات سابقة وقد تم مخاطبة الشركة من قبل المصلحة بسداد المبلغ المشار إليها والذي يمثل المتبقي من الضريبة الإضافية بعد تطبيق قانون التجاوز رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ وبالتالي كان يجب على الشركة تخفيض المخصص بالمبغ المشار إليه وتعليته كإلتزام على الشركة لصالح مصلحة الضرائب حيث اصبح المبلغ المذكور يتفق مع تعريف الإلتزام (وليس المخصص) الوارد بالفقرة ١٠ من معيارالمحاسبة المصري رقم ٢٨.
- قيام الشركة بتقدير فروق ضريبة القيمة المضافة المتوقع تحملها عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٠ عن فاقد البندرول بنحو ٣١٦,٤٩١ مليون جنيه على أساس اجمالي الفاقد بتلك الاعوام بعد استبعاد نسبة مسموحة بها من تلك الفاقد ٢,٣% وذلك من وجهة نظر الشركة دون سند حيث تبين صدور تقرير مصلحة الرقابة الصناعية خلال الفترة الدورية يفيد بأن نسبة الهالك للبندرول ٣% ،فضلا عن اننا لم نقف على مدي اعتراف مصلحة الضرائب المصرية بنسبة الهالك المشار إليها عن الفترات السابقة لصدور تقرير الرقابة الصناعية ،الجدير بالذكر قيام المصلحة بعدم الاعتراف بنسب فاقد مسموح بها لطابع البندرول عن اخر سنوات تم فحصها ٢٠١٧/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠١٨ مما ترتب عليه تحمل الشركة بفروق ضريبية عن طابع البندرول بنحو ١,٢١٥ مليار جنيه ،هذا بخلاف استمرار قصور الشركة فى الرقابة على هالك البندرول بالمصانع وتداوله منها إلى مخازن المخلفات والإعتماد على قياسه بالوزن وصولا لكميته تقديريا.
- تضمن المخصص المشار إليه نحو ٣٨,٥٢٥ مليون جنيه عن فروق ضريبة المرتبات المتوقعة في حين ان ضريبة المرتبات هي ضريبة شخصية يقع عبئها على العاملين بالشركة .
- أغفلت الشركة عند حساب المخصص تقديراتها للفروق الضريبية المتوقعة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وأثر ذلك على صحة المخصص المشار إليه .

يتعين إعادة النظر في مخصص الضرائب المتنازع عليه في ضوء ماسبق مع مخاطبة المصلحة للوقوف على مدي سريان تقرير الرقابة الصناعية بشأن فاقد البندرول عن الاعوام السابقة لدقة حساب المخصص مع الإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه وسرعة وضع الضوابط اللازمة لتلافى القصور المشار إليه فى الرقابة على الهالك من البندرول.

- بلغ مخصص المطالبات القضائية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٢٠,٣٥٣ مليون جنيه وذلك وفقاً لدراسة غير دقيقة وغير وافية لإمكان التحقق من تلك القيمة ويتضح ذلك من أوجه القصور التالية في الدراسة التى تم إعدادها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ :-

- عدم تحديد قيمة للإلتزامات المتوقعة الناشئة عن عدد كبير من القضايا وخاصة ان عدد كبير منها في مراحل الاستئناف والنقض الأمر الذي قد يؤثر على قيمة المخصص المشار إليه والإلتزامات المحتملة التي يتم الافصاح عنها.
- قامت الشركة بحساب المخصص دون الاخذ في الاعتبار ما اذا كان من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام المتوقع طبقا لمتطلبات الفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ حيث لم تراعي الشركة نسب الخسارة المتوقعة لكل دعوي الأمر الذى ترتب عليه تحميل المخصص بكافة القيم المقدرة للقضايا دون الاخذ في الاعتبار القضايا التي من غير المتوقع حدوث تدفق خارج للمنافع الاقتصادية (تقل احتمال خسارتها عن ٥٠%) والتي تتطلب الافصاح فقط دون تضمينها بقيمة المخصص.
- إتصالا بما سبق لم ينتج عن الدراسة المشار إليها قيام الشركة بالإفصاح ضمن الايضاحات عن اي إلتزامات محتملة أو أصول محتملة (بالنسبة للدعوي التي تختصم فيها الشركة الغير) على الرغم من وجود العديد من الدعاوي التي من المتوقع بدرجة كبيرة الحكم فيها لصالح الشركة.

يتعين اعادة النظر في المخصص المذكور في ضوء ما سبق الاشارة إليه والإلتزام بمتطلبات المعيار المشار إليه وإجراء التصويب اللازم بشأن ايضاح المخصص.

- مازالت ملاحظاتنا بشأن ايرادات الصالة المغطاه التى كان من الواجب على الشركة ان تقر بها لضريبة القيمة المضافة ضمن اقرارها الشهرى حتى لا تتحمل عنها الشركة ضريبة وضريبة إضافية عند الفحص كما سبق وان تحملت عنها الشركة ضريبة وضريبة إضافية فى الاعوام السابقة.

يتعين على الشركة مراعاة تسجيل الصالة المغطاة وتقديم اقرار شهرى عنها تجنبا لتحمل الشركة اى غرامات ضريبية كما حدث فى السنوات السابقة.

- ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة يحتاج للتطوير حتى يفي بالغرض وبه العديد من أوجه القصور التى تكرر الاشارة إليها خلال السنوات السابقة بتقاريرنا رغم إفادة الشركة فى ردودها بانه سيتم تلافيها وأهمها:-

- عدم وجود نظام تكاليف معيارية لتحديد الإنحرافات وأسبابها ومعالجتها .
- عدم وجود قوائم تكاليف اجمالية تعبر عما تم توزيعه وفقا لمراكز التكلفة على منتجات الشركة وتكليف المنتجات بصفة منفصلة لكل عنصر من عناصر التكلفة بتقارير منفصلة.
- عدم إعداد تكاليف للمراحل الإنتاجية لمنتجات الشركة،وكذا عدم تحديد مستويات إتمام لها لاغراض تقييم الانتاج غير التام وعدم تحديد نسبة الفاقد الطبيعي وغير الطبيعي في كل مرحلة.
- عدم التوزيع السليم لمصروفات الطاقة وتحميل المصانع المتوقفة بنصيب منها ،وتحميل الإنتاج المشترك بنسب ثابتة من التكاليف الغير مباشرة.
- تحميل المنتجات بتكلفة معيارية مضافا إليها الفاقد من خامات التعبئة المنصرفة بشكل عام على المنتجات ،فضلا عن توزيع الاجور بنسب تقديرية على مراكز التكلفة المختلفة.
- عدم تحميل الإنتاج غير التام بنصيبه من المصروفات غير المباشرة.
- عدم تحميل الإنتاج التام بمصنعى الرصافة والطالبية بنصيبهم من المصروفات الصناعية غير المباشرة وتحميل القيمة على إنتاج مصنع أكتوبر.

- عدم الدقة فى إعداد مراكز ربحية للأنشطة ،وكذا تقدير تكاليف بعض الانشطة بالورش الفنية (الخراطة ،النجارة) بتكلفة معيارية
- عدم فصل مرتجعات المنتجات التالفة المعاد استخدام الدخان المخلوط بها وما يترتب عليه تحميل تكاليف مبيعات الفترة بتكلفة مواد التعبئة والتغليف والاجور والمصاريف الاخرى الغير مباشرة لتلك المنتجات.
- عدم الوقوف على اسس واضحة وكذا سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومرفوضات التصنيع للغير والانتاج المشترك والدورة المستندية لتداول تلك المخلفات ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء وأثره على إلتزامات الشركة.

الأمر الذى يتعين معه تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة حتى يفى بالغرض منه مع إجراء التصويب اللازم فيما تم الاشارة إليه.

- تم تخفيض تكلفة مبيعات الفترة بقيمة رد الانخفاض فى قيمة المخزون بنحو ٠,٥٠٢ مليون جنيه وقامت بالافصاح عنه بالايضاحات المتممة دون الافصاح عن الظروف أو الأحداث التى أدت إلى رد ذلك التخفيض بالمخالفة لمتطلبات الفقرة رقم ٣٦ من معيار المحاسبة المصرى رقم "٢ – المخزون".

يتعين إجراء الافصاح اللازم إلتزاما بمتطلبات المعيار المشار إليه.

- استمرار تحميل تكاليف إنتاج السجاير بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخدمة في صناعة المعسل والبالغة فى٢٠٢٢/١٢/٣١ كمية نحو (٧١٩) طن وتقدر تكلفتها تقديريا بنحو١١,٥ مليون جنيه (استرشادا بسعر صنف جذور FC) رغم أن هذه المرفوضات تعطي تميزا لتوليفات المعسل الخاص بالشركة عن توليفات المعسل الخاص بالمنافسين وفقا لما أفاد به سابقا السيد رئيس قطاعات الدخان منذ سنوات، وقد سبق وأن أفادت الشركة فى ردودها السابقة بعدم حساب تكلفة تلك المرفوضات وتحميلها على تكلفة إنتاج المعسل بدعوى أن الشركات العالمية لإنتاج السجاير تقوم بإعدام تلك المرفوضات وكذا صدور قرار سابق لمجلس إدارة الشركة بإعتماد عدم تحميل المعسل بتكلفة تلك المرفوضات بسبب المنافسة الشديدة بين الشركات وهو الأمر الذى يعد غير مقبول حيث ان الغرض الرئيسى عند تطبيق اى نظام للتكاليف هو الوصول لتكلفة المنتج بدقة وليس تحميل تكلفة منتج لمنتج اخر.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار إليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة انتاج السجائر بها.

- تضمنت تكلفة المبيعات بالخطأ مبلغ نحو ١,٥٢٦ مليون جنيه تمثل قيمة بضاعة (١١٥٦ كرتونة سجائر متنوعة) مشحونة من مخزن شحن الانتاج التام باكتوبر إلى مخزن اسنا فى ٢٠٢٢/٧ والتى تعرضت سيارة الناقل "سيف الصفتى" لحادث تسبب فى حريق السيارة والبضاعة بالكامل، وكذا تضمين مبلغ بنحو ٢,٦٧٥مليون جنيه بالخطأ ضمن مبيعات الفترة بالقيمة البيعية لتلك البضاعة وما ترتب على ذلك تحمل الشركة لضريبة بنحو ٧,٩٤٩مليون جنيه ورسوم التأمين الصحى بنحو ٦٣٦ ألف جنيه مقابل تضمين مبلغ بنحو ١١,٢٥٩ مليون جنيه ضمن الارصدة المدينة الاخرى "مطالبات تامين تحت التسوية".

يتعين إجراء التصويب اللازم باثبات تكلفة البضاعة ضمن مصروفات اخرى والغاء ما تم تعليته على حسابات المبيعات والضريبة ورسوم التأمين الصحى والارصدة المدينة الاخرى وما يستتبعه من إجراء تسويات باقرار ضريبة القيمة المضافة ومتابعة المطالبة التأمينية مع شركة التأمين للحصول على التعويض اللازم حفاظاً على حقوق الشركة ،وموافاتنا بالمستجدات أولا بأول.

- بلغ ماتم تخفيضه لتكاليف الانتاج بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٧,٥٠٥ مليون جنيه (تمثل ما تم إضافته لمخزن المخلفات تخفيضا للانتاج) حيث تم تأثير قائمة تكاليف شهر سبتمبر وديسمبر فقط بنحو ١٣,٤٦٤ مليون جنيه ، ٤,٠٤١ مليون جنيه على التوالى دون تحميل باقى نصيب الشهور الاخرى من ذلك المبلغ تتمثل فى ما تم إضافته للمخلفات عن الربع الأول والثانى وما لذلك من أثر على تقييم المخزون شهريا وتكلفة المبيعات ونتائج الفترة.

يتعين إجراء التصويب اللازم بقوائم التكاليف بتأثير ما يتم إضافته شهريا لمخزن المخلفات وصولا للتقييم السليم للمنتجات.

- عدم امساك الشركة سجلات لمتابعة اهلاكات الأصول الثابته بها وفقا للنسب والاسس الضريبية وذلك للوقوف على تلك الأصول التي اهلكت بكامل قيمتها واستبعادها عند حساب الإهلاك الضريبي مثال ذلك بلغت رصيد المباني بأخر اقرار ضريبي نحو ٣,٥٧٥ مليار جنيه في حين بلغ رصيد الأصول المعنوية نحو ٣١,٧١ مليون جنيه وتقوم الشركة بحساب اهلاك ضريبي بنسبة ٥%،١٠% (وفقا لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) على الترتيب من ذلك الرصيد دون الوقوف على ما هو مهلك ضريبيا بالكامل ومن ثم لم نستطع الوقوف على مدي صحة الإهلاكات الضريبية المقدرة لمجموعات الأصول المشار إليها عن الفترة محل الفحص والتي بلغت نحو ٩٠,٩٧مليون جنيه .

يتعين الإلتزام بأمساك السجلات المشار إليها ومراجعة صحة الإهلاك الضريبي محل الملاحظة بما يتوافق مع ماهو مدرج بملف الشركة بالماموريةالمختصة .

- تبين بشأن كلا من ح/ العلاقات العامة والاستقبال والنشر والطبع والبالغ نحو١٥،٥ مليون جنيه عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ (نحو ٣,٥ مليون جنيه مصروفات نشر وطبع ونحو ١٢,٥ مليون جنيه مصروفات علاقات عامة وإستقبال) مايلى :

- تقوم الشركة بتخصيص مبلغ تقديرى للحسابات المشار إليها من واقع الخطة المعتمدة بالموازنة التقديريه للشركة على النحو التالى : ٥٨٣ الف جنيه شهريا للنشر والطبع ونحو ٢ مليون جنيه شهريا للعلاقات العامة والإستقبال دون تحميل الحساب المشار إليه بما يتم صرفه فعليا مما يظهر حساب المصروف المختص على غير حقيقته حيث استندت الشركة إلى قيامها بتخصيص تلك المبالغ لكونها إلتزام وهو مالا يتفق مع تعريف الإلتزامات والواردة بمعايير المحاسبة المصرية معيار ١، ٢٨ ، ٣٠

إتصالا بما سبق تضمنت مصروفات العلاقات العامة مبلغ نحو ١٥٠ ألف جنيه تحملتها الشركة نظير إحتفاليات دون الوقوف على مردود تلك المبالغ على الشركة.

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وكذا أسباب تحمل الشركة للمبلغ المشار إليه وموافاتنا بمردودها على الشركة.

- **<u>عدم صحة مصروف ضريبة الدخل فى ٢٠٢٢/١٢/٣١والبالغ نحو ٩٧٥,٧٥٩ مليون جنيه نظرا لما يلى:-</u>**

- قيام الشركة عند حسابها لمصروف ضريبة الدخل عن الفترة بتضمين مصروفاتها المعتمدة للاغراض الضريبية بالخطأ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه يمثل ضريبة الإضافية عن فروق ضريبة القيمة المضافة (والمبيعات) التي تحملتها الشركة عن الفترات من ٢٠١٥حتي ٢٠١٩ ولما كانت الشركة تحملت تلك الغرمات نتيجة مخالفتها لتطبيق صحيح احكام قوانين الضرائب فأن اعتبار المبلغ المشار إليه مصروف

معتمد لاغراض ضريبة الدخل جاء مخالفا للمادة ٢٤ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الأمر الذي ترتب عليه ظهور مصروف الضريبة بأقل من حقيقته بمبلغ ٤٥ مليون جنيه .

- تضمن مبلغ الضريبة المشار إليه نحو ١٨٧,٨٩٤مليون جنيه يمثل الضريبة المحسوبة عن عوائد اذون وسندات الخزانة حيث تم احتسابها وفقا للمتحصلات الفعلية بالمخالفة لأحكام المادة ١٧ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث ان مبلغ الضريبة المستحق عن العوائد المحققة عن الفترة بلغ نحو١٢٤,١٤٨ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة والإلتزام بأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته .

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقا للبيانات الضريبية (الضريبة المقدرة عن الفترة الدورية محل الفحص - المبالغ المخصومة بمعرفة الغير والدفعات المقدمة....) مبلغ نحو ٧٥٩,٩١١ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ٧٨٢,٥٩٩مليون جنيه اي بزيادة نحو ٢٢,٦٨٧ مليون جنيه ولم نقف على اي إلتزامات على الشركة تجاه المصلحة مقابل تلك الفروق.

يتعين بحث أسباب الفروق المشار إليه وموافاتنا بالنتائج للوقوف على مدي صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- عدم موافاتنا بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصومة من الشركة بمعرفة الغير والبالغة نحو ٥٩٦,٢٥٩مليون جنيه في٢٠٢٢/١٢/٣١ .

يتعين موافاتنا بالشهادات المشار إليها .

- مخالفة الشركة لاحكام المادة ٥٦ من قانون ٩١لسنة ٢٠٠٥ بشأن اخضاع المبالغ المسددة للاشخاص غير المقيمة مقابل الخدمات المؤداه من تلك الجهات بسعر ٢٠% من تلك المبالغ حيث تبين سداد الشركة لنحو ٥,٣ مليون جنيه خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ومبلغ نحو ٤٠٤ الف جنيه خلال الفترة الدورية محل الفحص (ما امكن حصره) مقابل خدمات صيانة ،دعم فني ،خدمات تركيب لجهات أجنبية غير مقيمة دون اخضاع تلك المبالغ للضريبة وفقا للمادة المشار إليها.

يتعين اجراء التصويب اللازم وتحقيق أسباب ما سبق مع الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه.

- استمرار مخالفة الشركة لإحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الصادرة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الضريبة على المبالغ التي تدفع لغير المقيمين وذلك وفقا لسعر الضريبة المنصوص عليه بالمادة رقم ٨ من القانون المشار إليه حيث تقوم الشركة بحساب ضريبة قطعية بنسبة ١٠ % مما يتقاضه الخبراء الاجانب (خبراء للاشراف على تركيب الماكينات وللتدريب) الأمر الذي يكبد الشركة ضريبة اكثر من المستحقة فعليا كونها تتحمل الضريبة نيابة عن الخبراء وقد بلغت الضريبة المسددة في خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ وحتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ (ما امكن حصره)نحو ٧٩٧ الف جنيه .

نكرر التوصية بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التي تلي صدور القرار رقم ١٧٢لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

- تضمنت تقاريرنا السابقة الاشارة إلى مخالفة الشركة عند تقديمها لاقرار ضريبة الدخل عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك في ٢٠١٩/١٠/٢٨ لأحكام المادة الثالثة من مواد الاصدار لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التأجير التمويلي والتخصيم" فيما تضمنته من ان تطبق على عقود التأجير المبرمة قبل تاريخ العمل

بهذا القانون (٢٠١٨/٨/١٥) ذات الاحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت ابرامها وذلك الي حين انتهاء مدتها والتي تتمثل في إعتماد قسط الايجار ضمن المصاريف واجبة الخصم الا ان الشركة قامت بالتوقف عن تلك المعالجة وقامت بأهلاك الأصول الناتجة عن تلك العقود في ضوء المعالجة المحاسبية لها وفقا للقواعد الضريبية المقررة بالمواد ٢٥-٢٦ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك اعتبارا من تاريخ التطبيق الأولي في بداية العام المالي ٢٠١٩/٠١٨ وما لذلك من أثر على صحة مصروف الضريبة عن العام المشار إليه وكذا رصيد الضريبة المؤجلة للفترة الحالية (لتضمن رصيد الضريبة المؤجلة الضريبة المؤجلة المحسوبة عن تلك الأصول في العام السابق٢٠١٨/٢٠١٩).

يتعين إتخاذ اللازم نحو تدارك ما سبق والإفادة .

الاستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة، لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :

- وردت القوائم المالية الدورية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ بعد نشرها على موقع البورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات الخارجي وقبل إصدار تقريرنا عن الفحص المحدود للقوائم المشار إليها والذى يتضمن ملاحظات مؤثرة على القوائم المالية.

يتعين مراعاة موافاتنا بالقوائم المالية طبقا للقواعد المقرره.

- استمرار توجه الشركة نحو المزيد من استثمار أموالها في اذون وسندات الخزانة وكذا وثائق الاستثمار حيث بلغت عائدتها من الاستثمارات سالفة الذكر بالإضافة الي عوائد السندات الدولارية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧١٣ مليون جنيه فضلا عن نحو ٨٥ مليون جنيه ارباح بيع استثمارات مالية خلال الفترة الدورية وقد بلغ رصيد الاستثمارات المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٤,٢٤٤ مليار جنيه والجدير بالذكر ان نمو استثمارات الشركة المالية يأتي في ظل تداعي الكفاءة الفنية للماكينات وقصور الشركة عن معالجة أوجه القصور حيث سبق الاشارة في تقريرينا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الي تدني الحالة الفنية لاغلب ماكينات الشركة حيث بلغ متوسط الكفاءة الفنية لماكينات صناعة السجائر ٤٢,٨% ولماكينات التعبئة ٤٤,٧ % بينما بلغ متوسط الكفاءة لماكينات صناع الفلتر البالغة ٢١ ماكينة نحو ٤٤,٤٥% علاوة على ان ٦١% من ماكينات التعبئة و٥١% من ماكينات الصناعة و٨١% من ماكينات صناعة الفلتر بالشركة مهلكة دفتريا بالإضافة الي تدهور الحالة الفنية للضواغط (مما يكثر من أعطال الماكينات وزيادة العوادم و بالتالي زيادة التكلفة) بالإضافة الي ماسبق وصول وضع الضواغط الي الوضع الحرج بالشكل الذي دعي الشركة الي إتخاذ خطوات نحو تأجير ضواغط لمعالجة انهيار كفاءة الضواغط الموجود وتقاعس قطاعات سلاسل الامداد والتوريد عن اتمام التعاقد على ضواغط بالمناقصة رقم ٢٠٢١/٦ وسقوط العرض المالي بالمناقصة المشار إليها الأمر الذي من المتوقع ان يضاعف تكلفة الاقتناء على الشركة. كل تلك البيانات وفقا للثابت ببيانات ومستندات الشركة بناءا على ما سبق فأن نجاح الشركة في مجال الاستثمارات المالية قابله ضعف الاستثمارات الرأسمالية فى أصولها الأمر الذي لا يمثل قيمة مضافة للناتج القومي ويهدد قدرة الشركة التنافسية داخليا فضلا عن الوضع

السلبي للتصدير القائم منذ سنوات وعدم قدرة الشركة على مجاراة المنافسة بالأسواق الخارجية والذي يتضح من ضعف الصادرات.

هذا بخلاف انخفاض رصيد مخزون خام الدخان بالجمارك ومخازن المصانع ليصل إلى ٣,٩ شهر لتلبية متوسط الانتاج الشهرى مقابل ٦,٤ شهر فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا ٦ شهور فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذا ١٣ شهر فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مما أدى إلى تدنى الرصيد خلال عامان ونصف وانخفاضه بنسبة ٧٠% وما قد يترتب على ذلك من اثار سلبية محتملة على قدرة الشركة مستقبلا فى تلبية احتياجاتها من الخام الرئيسى فى الانتاج وعدم تحقيق خطط الانتاج والمبيعات المأمولة من النشاط الرئيسى للشركة وهو انتاج السجائر والمعسلات وباقى منتجات الادخنة تحقيقا للربحية، كل ما سبق فى ضوء الاثار الاقتصادية العالمية فضلا عن عدم موافاتنا بخطة واضحة لمواجهة تلك الاثار.

نكرر التوصية نحو قيام الشركة بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الوضع القائم وموافاتنا بخطة الشركة لمواجهة الاثار الاقتصادية المشار إليها ضمانا لاستمرارية النشاط الرئيسى للشركة.

- **<u>توسع الشركة فى التعاقد مع مستشارين من خارج الشركة للقيام بأعمال لصالح الشركة على الرغم من وجود قطاعات وإدارات مختصة بالشركة لتلك الأعمال مثال ذلك :-</u>**

- التعاقد مع المستشار القانوني مكتب ذكي هاشم للقيام بالدفاع عن الشركة بقضايا المتخارجين ومن المتوقع ان تتجاوز الاتعاب ٦ مليون جنيه في حالة تجاوز الدعاوي المرفوع من المتخارجين البالغين نحو ٣١٧٠ لعدد ٧٠٠ دعوي قابلة للزيادة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه لكل دعوي تالية للسبعمائة المشار إليها وحيث لم يتم موافاتنا بحصر لتلك الدعاوي لا يمكن الوقوف على التكلفة المقدرة .
- قيام الشركة بالتعاقد مع مكتب الشرق الأوسط للاستشارات الضريبية بفئات تعاقد مقدرة بالعملة الأجنبية الدولار مقابل ان يكون صرف المبالغ المستحقة له بالمعادل بسعر صرف الدولار في تاريخ الصرف على الرغم من ان المكتب هو لمقيم بمصر ومن ثم كان يجب تثبيت التكلفة بالجنيه المصري (فالخدمات الضريبية المؤداه من مقيم لمقيم هي خدمات محلية وليست مستوردة لتقوم الشركة بتقويمها بعملة أجنبية) فضلا عن وجود إدارة ضريبية بالشركة .

يتعين تحقيق أسباب ما سبق والإفادة .

- قيام الشركة بأستبعاد أصول ثابتة تمثل اثاثات وعدد وادوات ووسائل نقل بنحو ٢٥,٥٨ مليون جنيه (منها ٣,٠٤٢ مليون جنيه عجز أسفرت عنه مطابقة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ـو٢٢,٥٣٨ مليون جنيه عجز أسفرت عنه مطابقة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١) وذلك بناءا على قرارات مجلس الإدارة ارقام ١٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧و ٢٨ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٣ بشأن شطب تلك الأصول بناءا على المذكرات المعروضة من المدير التنفيذي للشئون المالية ،الجدير بالذكر قيام الشركة بإتخاذ القرارات المشار إليها دون تحقيق أسباب تلك العجوزات وإتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تلافيها مستقبلا حيث ان ما ساقته الشركة بردودها السابقة من كون تلك الأصول مهلكة بالكامل وقديمة ويصعب تواجدها في الواقع لم يستند الي اسس واقعية من كون تلك الأصول ذات كيان مادي ومقيدة بالسجلات وفقا لمواقع تواجدها فضلا عن ان الرد على النحو المشار إليها يوضح انعدام الرقابة على تلك الأصول .

إتصالا بما سبق أغفلت الشركة مراعاة والرد على أوجه القصور بأعمال الجرد والمطابقة بشأن عدم وجود ارقام كودية وإجراء عملية المطابقة بالمجميع وعدم تحديد الأساس المستخدم في تحديد تكلفة البنود التي بها عجز (والتي تم استبعادها على النحو سالف الذكر)حيث يتم اعتبار تكلفة العجز من البنود المضافة الأقدم فالأحدث.

يتعين تحقيق أسباب ماسبق مع دراسة أسباب العجز وتحديد المسئولية بشأنه وإتخاذ ما يلزم نحو أوجه القصور احكاما للرقابة .

- تضمنت اراضي الشركة البالغ قيمتها نحو١٩٨,٥١٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ اراضي منزوع ملكيتها (مسجلة بالدفاتر والسجلات) تبلغ مساحتها **نحو٢٠,٥٩٧ الف متر مربع** وتتمثل فى ضوائع تنظيم بكل من محافظتى القاهره والجيزه مرفوع بشأنها قضايا وصدرت فى بعضها أحكام لصالح الشركه بلغت نحو ٥٤مليون جنيه و لم يتم تحصيلها حتى تاريخه و البعض الاخر مازال متداول أمام القضاء، بالإضافة إلى اراضي لم نقف على سند ملكيتها وموقفها القانوني ومثبته بسجلات الأصول ضمن موقع الطالبية تبلغ مساحتها نحو ٥٠٦٩ متر مربع .

يتعين تحقيق أسباب ما سبق وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها طرف الغير، وكذا موافاتنا بمستندات وعقود ملكية الاراضي المشار إليها والموقف القانوني من حيازتها .

- تضمنت سجلات الشركة وجود مساحات مغتصبة من قبل الشركة المصريه لتجارة الادوية بنحو ٢٤٠ متر بتقسيم منية السيرج وفقا للثابت بسجلات الشركة.

- كما تبين وجود ارض ملك الشركة (قطعة رقم ٣١ من تقسيم الهواء الجميل بتقسيم منية السيرج) مساحتها نحو ٢٥٢متر مربع صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٥ بتأجيرها للجمعية الشرعية مقابل ايجار سنوي واحد جنيه لمدة خمسين عاما من تاريخ صدور القرار ولم نقف على الموقف الحالي لتلك الارض في ضوء انتهاء مدة سريان قرار مجلس الإدارة المشار إليه.

يتعين إتخاذ اللازم في ضوء الوضع القانوني للأرض المشار إليها مع موافاتنا تفصيلا بكافة المستندات ذات الصلة للتحقق من الموقف القانوني.

- لم يتم إتخاذ إجراءات تسجيل بعض الآراضى والمبانى المملوكة للشركة بيانها كالآتى :-

- قطعتي ارض الشركة بتقسيم الجمعية التعاونية لمحدودي الدخل بمنطقة الابيض تبلغ مساحة كل قطعة ٢٨٠ متر مربع و مقام على احدهما عمارة سكنية (تبلغ تكلفتهم نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه).
- عقار الشركة بمنطقة علم الروم البالغ مساحته ٢٩٣,٥٧ م٢ بتكلفة نحو ٤,٥٢٨ مليون جنيه
- عدد ٩ محال تجارية بمساحة ١٩٩ متر بالإضافة الي ٢ وحدة سكنية بمساحة ١٣٠ مترمربعبالحي الرابع المجاورة الثامنة بمدينة ٦ اكتوبر باجمالي تكلفة نحو ٤٥٧,٤ مليون جنيه .
- عدم تسجيل عماراتي الشركة رقمي ٧-٨ بقرية الشروق بالساحل الشمالي والبالغ تكلفتها نحو ١,١٨٠ مليون جنيه وكذا عدد ثمانية فيلات بذات الموقع بتكلفة ١,٢٣٧ مليون جنيه
- استراحة بني سويف و تكلفتها نحو ١٠٠ الف جنيه.

يتعين سرعة إتمام إجراءات تسجيل ممتلكات الشركة حفاظاً عليها.

- استمرار عدم استغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بنحو ٣٤,٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ٣٩ فدان و أفادت الشركه بردودها المتكرره انه مخطط استغلال الموقع كنادي الا أنه لم يتبين إتخاذ أية إجراءات فى هذا الشأن وذلك للوقوف على صحة تبويب تلك الاراضي في ضوء متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

نكرر التوصية نحو سرعة استغلال الموقع المشارإليه بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة (آلات ومعدات- سيارات)الصادر بشأنها قرارات تكهين حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣١٧,٢٢٣ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

- آلات ومعدات بنحو ٢٢٤,٠٩٥ مليون جنيه صدرت قرارات بشأنها خلال الفترة من ٢٠١٤ حتي ٢٠١٩ وقد سبق الإشارة إليها بتقريرنا السابقة .
- آلات ومعدات بنحو ٩١,٧٦١ مليون جنيه صدر قرار التكهين بشأنها خلال عام ٢٠٢١ تحت أرقام ٣٨و ٣٢٧.
- وسائل نقل خارجية بنحو ١,٣٧ مليون جنيه صدر بشأنها قرار تكهين في ٢٠١٩/٩/٩ تحت رقم ٢٧٧.

يتعين سرعة إجراء التصرف الاقتصادي بشأن تلك الأصول بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغت التكلفة التاريخية للاثاثات والعدد والادوات المشونة بمخازن الزمر نحو ١,٤مليون جنيه وقد صدر قرار العضو المنتدب رقم ١٦٣ في ٢٠١٩/٣/٥ بتشكيل لجنة لمعاينة وفحص تلك الأصول واقتراح أوجه التصرف فيها ثم صدر قرار رقم ٢٢٨ في ٢٠٢١/٦/١٤ لذات الغرض مع إضافة مواقع أخرى الا انه حتي تاريخه لم يتم إتخاذ اي إجراء بشأنها.

إتصالا بما سبق بلغت التكلفة التاريخية لمجموعة الاثاثات بموقع الشركة بالجيزة (خلاف تلك المتواجدة بالمبني الإداري) نحو ٤ مليون جنيه منها اثاثات بنحو ١,٧٢٨ صالحة وغير مستغلة وفقا لبيان الشركة.

نكرر التوصية بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استغلال الأصول المشار إليها وإجراء التصرف الاقتصادي فيما ليس منه جدوي .

- لم نتبين وجود حساب مخزن مشروعات تحت التنفيذ بالشركة رغم سابق الإشارة إلى ذلك فى تقاريرنا السابقة وذلك حفاظاً على قطع غيار ومستلزمات المشروعات تحت التنفيذ واحكاما للرقابة عليها ومتابعتها.

- كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ (حساب آلات نشاط انتاجي) مبالغ تخص أوامر توريد مفتوحة من سنوات وبمبالغ كبيرة بنحو ٥١,٩٩٠ مليون جنيه (تشمل قطع غيار واجزاء ماكينات واطقم تغيير.).

يتعين تحقيق الأمر وبحثه من القطاعات المسئولة عن طلب تلك الأصناف وتحديد أسباب التأخير فى الإستفادة من تلك الأصناف مع ضرورة تحديد المسؤلية فى هذا الشأن والإفادة.

- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ١٢٧,٤٢١ مليون جنيه قيمة الأعمال الخاصة بأعمال مشروع منظومة تأمين عدد ١٠ مبانى بالمجمع الصناعى بمراحله الأولى والثانية وأعمال رفع الكفاءة لهذه المنظومة التى لم تنتهى منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٣ الأمر الذى يعد على سبيل رأس مال عاطل كما ان طول فترة التنفيذ قد تتسبب فى تقادم التكنولوجيا المستخدمة فى تلك المنظومة.

يتعين تحقيق الأمر وتحديد مبررات التأخير وتحديد المسؤليه فى هذا الشأن مع المهندسين المشرفين على هذا المشروع حيث أن التأخير وعدم الإستلام يعد شبهة اهدار للمال العام.

- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ تكوين استثماري (آلات خدمات ومرافق إنتاج) والبالغ قيمته نحو ١,٣٧٥ مليون جنيه أوامر توريد مفتوحة بنحو ٨٢٥ الف جنيه تخص دراسات جدوي وتصميم واشراف للضواغط التى تخص العملية الانتاجية ترجع لاعوام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مما قد يترتب على هذا التأخير أن تصبح الأعمال غير ذات جدوى نتيجة للتطور التكنولوجى للآلات والضواغط كما ان الشركة سوف تتحمل فروق عملة وكذلك فروق أسعار نتيجة لالغاء المناقصة الخاصة بالضواغط رقم ٢٠٢٠/١٤ فى

٢٠٢٠/١/٢٥ وكذلك التأخير فى البت للمناقصة ٢٠٢١/٦ الخاصة بالضواغط ونود ان نشير إلى انه تبين انتهاء مدة الارتباط الخاصة بالعرض السعرى نتيجة التأخير من جانب الشركة فى البت فى المناقصة لتوريد الضواغط وكذلك نود ان نشير إلى انخفاض نسبة الصلاحية الفنية للضواغط الموجودة بالشركة الأمر الذى قد يؤثر على العملية الانتاجية للمجمع الصناعى بالكامل الأمر الذى يستوجب تعجيل الإستفادة من دراسة الجدوى المذكورة والتى تحملت عنها الشركة مبلغ ٣٣٠ الف جنيه وكذلك سرعة تنفيذ ما ورد فى تصميم وإعداد كراسة الشروط والمواصفات والتى تحملت عنها الشركة مبلغ ٤٩٥ الف جنيه.

يتعين تحقيق الأمر وضرورة التنبيه على القطاعات المختصة بسرعة البت وإتخاذ القرار المناسب لتوريد الضواغط وتحديد المسؤلية فى هذا الشأن والإفادة.

- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ (تكوين استثمارى آلات كاتبة وحاسبة) مبلغ وقدره نحو ٨٨,٦ مليون جنيه ولنا بشأنها مايلى:

- تضمنت تلك القيمة مبلغ وقدره نحو ١٨٧ الف جنيه منذ يناير ٢٠١٨ اي من مايقرب من ٥ سنوات دون الإستفادة من تلك التكنولوجيا خلال تلك الفترة ويخص أعمال انشاء نظام كودى للأصول الثابتة باستخدام تكنولوجياRFID والتى قد تتأثر الإستفادة من هذه التكنولوجيا نتيجة للتطور التكنولوجى.

يتعين التنبيه بسرعة الإستفادة من النظام الكودى المذكور حيث انه يعد على سبيل رأس مال عاطل.

- تضمن حساب الموردين أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات طويلة ترجع بعضها لعام ٢٠١٣ بلغت نحو ٣٢٠ الف جنيه تتمثل فى ارصدة موردى قطاع عام بنحو ٣٠٦ الف جنيه وارصدة موردى قطاع خاص بنحو ١٤ الف جنيه، فضلا عن ارصدة دائنى شراء أصول بنحو ٥٨ ألف جنيه. دون إتخاذ أى إجراء بشأنها على الرغم من تضمين ردود الشركة على تقاريرنا السابقة أنها بصدد بحث الموضوع لإتخاذ قرار بشأنها.

يتعين إتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن تحصيل تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء الإجراءات المتخذة.

- تبين ان الشركة استهدفت تحقيق رقم مبيعات تصدير خلال الفترة المذكورة مبلغ وقدره نحو ٣,٢٧٦ مليون دولار بالمعادل المصرى طبقا لبيانات الشركة بنحو ٦٢,٤٥٦ مليون جنيه وعلى الرغم من انها نسبة منخفضة مقابل المبيعات المحلية حيث بلغت نسبة مبيعات التصدير الفعلى للمحلى نحو ٠,٥٤ % إلا ان الشركة لم تحقق سوى ٧٥% من القيمة المستهدفة حيث تم تحقيق مبلغ ٢,٤٦٩ مليون دولار بما يعادل ٥١,٦٤١ مليون جنيه وهى نسبه ضئيله امام المبيعات المحلية حيث ان كل الخامات المستخدمة فى العملية الانتاجية هى خامات مستوردة الأمر الذى يستوجب العمل على تنشيط التصدير حتى تتمكن الشركة من تحصيل العملات الأجنبيه التى قد تمكن الشركة من استيراد خاماتها من الخارج.

يتعين على الشركة تنشيط قطاع التصدير ودعم الخطة التسويقية له وحل كل المشكلات الفنيه والتجارية التى تعيق زيادة التصدير وتضيع على الشركة العملة الصعبة الناتجة عن البيع.

- بمراجعة خطة الشركة الخاصة بالمستهدف فى عملية التصدير تبين عدم تنفيذ ما ورد بخطة الشركة على الرغم من انخفاض كميات تلك الخطة مقارنة بالبيع المحلى مثالا على ذلك :

- خطة السجاير تم تنفيذ ٩٢% من الخطة السجاير
- خطة المعسل تم تنفيذ نسبة ٤٦% من الخطة

- لم تقم الشركة بادراج الأصناف الاخرى من السيجار وباقى الأصناف على الرغم من وجود مبيعات فعلية من السيجار.

يتعين على الشركة عمل دراسة جيدة للأسواق عند إعداد الخطة والتشديد على بذل المزيد من الجهد لتنفيذ تلك الخطة والعمل على حل كل المشكلات التى تعيق عملية التصدير.

- تبين وجود العديد من المشكلات الفنية التى تعيق عملية التصدير مثالا على ذلك :

- تبين وجود مشاكل فى التصدير للدول الخليجية لعدم تطبيق الشركة للعلامة المائية والتى تطبق فى تلك الدول الأمر الذى اضاع الفرصة على الشركة فى الحصول على فرص بيعيه ولم يتمكن الوكلاء من عمل طلبيات تصديرية وطلبهم استرداد الدفعات المقدمة مثالا على ذلك العميل (شركة شرم الدولية بالسعودية)سدد ١٠٠٠٠ دولار للحصول على طلبية لكن فى حالة عدم تطبيق العلامة المائية سيطالب برد المبلغ المسدد
- كذلك برنامج (TRACK And TRACE) وعدم تطبيق هذا البرنامج ايضا اضاع على الشركة فرصة الحصول على حصص بيعية فى الأسواق الخليجية وكل الأسواق المطلوب لها هذا البرنامج الأمر الذى يستوجب على الشركة تنفيذ شروط ومواصفات تلك الدول حتى تحصل على حصة فى الأسواق الخليجية.
- كذلك وجود مشاكل وعيوب فنية فى طباعة بطاقات سوبر ستار الخاصة بالطلبيه رقم ٢٥ لشركة مصر للطيران(الكرنك) والأسواق الحرة الأمر الذى أدى الى تأخر فى الشحن .
- المشاكل الفنيه للعملاء المتعلقة بالجودة مثل العميل الكويتى البلدانى وكذلك العميل الليبى وردة ليبيا وسبق الاشارة لها سابقا فى تقارير الجهاز فى العام الماضى ولم يتم تحديد المسؤلية بشأنها
- كذلك الشحنة ٤٥ الشركة البحرينية المصرية للتجارة العامة الذى أفاد أن اخر موعد لتداول وبيع المنتجات من السجاير وتطبيق العلامة المائية هو ٢٠٢٢/١٠/١٦ حيث ان كل المنتجات التى وصلت السوق البحرينى حتى المنتجات الهندية بالعلامة المائية .وقد طلب العميل إفادتة بموعد تطبيق العلامة المائية اكثر من مرة وتاخر الشركة فى الرد عليه فطلب العميل تحديد مقابلة مع المسؤلين بالشركة لحل المشاكل التى واجهته لنقص صنف كيلوباترا فى السوق البحرينى لعدم تطبيق العلامة المائية .
- شركة شرم الدولية (السعودية) حيث قام العميل بايداع مبلغ ١٠٠٠٠ دولار منذ اكثر من عام وطلب تحديد موقف تطبيق العلامة المائية من عدمة فاذا لم تطبق فسيطلب رد المبلغ المودع لدى الشركة.

يتعين على الشركة بحث كل مشاكل التصدير من حيث جودة المنتجات وحل كل مشاكل الطباعة وتنفيذ برناج العلامة المائية وكذلك TRACK And TRACE حتى تتمكن الشركة من الحصول على الفرص التصديرية.

- بلغت قيمة المرتجعات من المبيعات المحلية خلال الفترة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ وقدره نحو ٩,٣٦٨مليون جنيه الأمر الذى حمل الشركة تكاليف شحن ونقل وخلافة الأمر الذى يستوجب تدعيم إدارة الجودة بالشركة .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تدعيم إدارة الجودة وتلافي ما سبق .

- بلغت كمية المبيعات عن نفس الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ كمية نحو ٣٥,٠٩٧ مليار سيجارة بقيم قدرها نحو ٧,١٥٢ مليار جنيه. على حين بلغت المبيعات عن الفترة المماثلة ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ من العام الحالى كمية قدرها نحو٣٤,٤٢٣ مليار سيجارة بقيمة قدرها نحو ٩,١١٦ مليار جنيه بانخفاض قدره نحو ٦٧٤مليون سيجارة مماسبق ذكره يتبين ان الزيادة فى رقم المبيعات فى العام الحالى عن العام السابق يرجع إلى الزيادة السعرية وليس الكفاءة الانتاجية الناتجة عن انخفاض كفاءة

الماكينات التى سبق ان نوهنا عنها فى تقارير الجهاز السابقة الأمر الذى يستوجب على الشركة رفع كفاءة الماكينات حتى تتحقق الكفاءة الانتاجية وكذا انخفاض الفقد فى الخامات ذات القيمة المرتفعة.

يتعين على الشركة رفع كفاءة الماكينات تحقيقا للكفاءة الانتاجية.

- بلغت مصروفات تعويضات وغرامات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو٤٢,٠٥٨ مليون جنيه تمثل قيمة ما تحملته الشركة من غرامات تأخير وارضيات ومقابل خدمات تخزين تخص الدخان المستورد.

يتعين تحقيق الأمر بشأنها مع بحث سبل ترشيد تلك المصروفات والإفادة.

- ما زالت ملاحظتنا مستمرة بشأن تحمل الشركة نحو ٧٥ الف جنيه خسائر غير عادية فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ تمثل عدد ١٣ كرتونة دخان شعر مفروم توليفة موتسيان شعر احمر بوزن ١,٢٤٠ طن متعفنة واردة من مصنع المعسل بالطالبية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢ إلى مصنع التحضير الغربى باكتوبر وتم اعدامها بالمحرقة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨ دون صدور قرار من السلطة المختصة (لجنة تنفيذية برئاسة العضو المنتدب وعضوية روؤساء القطاعات) ودون قيام الشركة بالوقوف على أسباب تعفن تلك الأصناف وإتخاذ الإجراءات بشأن المتسبب وما يستتبع ذلك من الوقوف على مدى احقية الشركة فى اى تعويض تامينى ،جديرا بالذكر انه سبق ان قامت الشركة بالرد على تقاريرنا على القوائم المالية الدورية خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وكذا تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بقيامها بإتخاذ ما يلزم لتحديد المسئولية الا انه لم يتم موافاتنا بما انتهت إليه الشركة فى هذا الشأن حتى تاريخه.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق.

- قيام الشركة بإسناد أعمال إضافية الي مراقب الحسابات "مكتب مصطفي شوقي" خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغ اجمالي اتعاب تلك الأعمال نحو ٢٥٩ الف جنيه (١٦٠الف مقابل إعتماد اقرارات ضريبية -٥٥ الف تقرير حقائق مكتشفة بشأن اسهم الخزينة -٤٤الف تقرير حقائق مكتشفة بشأن حافز التميز الجماعي للعاملين) علاوة على ذلك وعلى الرغم من قيام الجمعية العامة للشركة عن العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالموافقة على تحديد الاتعاب للمراقب عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢٥٠ الف جنيه الا ان الشركة قامت بأعتبار المبلغ المشار إليه عن مراجعة القوائم المالية السنوية دون القوائم المالية الدورية والتي بلغت قيمة الاتعاب عنها ٦٧,٥ الف جنيه الأمر الذي جاء مخالفا لما تم عرضه والموافقه عليه من قبل الجمعية العامة بالإضافة الي عدم الحصول على موافقة مسبقة من لجنة المراجعة الأمر الذي جاء مخالفا للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦.

يتعين إتخاذ ما يلزم نحو تلافي ما سبق والإفادة .

- تضمنت الأرصدة الدائنة مبالغ مجنبة لصالح العاملين فى حصتهم من توزيعات الأرباح بلغت نحو ١٦٠،٧٢٢ مليون جنيه تحت مسمى حصة العاملين- خدمات اجتماعية فى٢٠٢٢/١٢/٣١ تم تكوينها فى ظل أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قبل تحول الشركة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد افادت الشركة فى ردها على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم دراسة الأمر وإتخاذ الإجراء اللازم .

نوصى بإستخدام الرصيد المذكور فى الأغراض المجنبه من أجله.

- استمرار ملاحظتنا منذ سنوات بشأن تحديد المسئولية لعديد من الموضوعات وتقاعس الشركة عن إتخاذ ما يلزم نحوها وإعمال مسئولياتها في هذا الشأن على الرغم من ان بعض من تلك الموضوعات صدرت بشأنها توصية من الجمعية العامة المنعقده فى ٢٠١٩/١٠/١٦ بدراسة ملاحظات تحديد المسؤليه الوارده بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم الماليه المنتهيه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ صدر قرار السيد العضو المنتدب رقم ٨١٢ فى ٢٠١٩/١٢/١٨ بتشكيل لجنه لدراسة تلك الملاحظات ورفع تقرير بشأنها وانتهت اللجنه من أعمالها فى شهر مارس ٢٠٢١، وقد تبين إقتصار عمل اللجنه على إعادة توجيه الملاحظات إلى القطاعات المختصه وتجميع ردودها فقط ودون دراسة تلك الملاحظات والوقوف على أسبابها والاعباء المترتبه عليها والمتسبب فيها وإحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها فيها ومن تلك الملاحظات ما يلى:-

- سرقة بضاعه من الناقل خالد سيد فؤاد بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ قيمتها نحو ٢,٣ مليون جنيه، تم التعويض عنها إستثنائى بنحو ٣٠٩,٧٤٢ ألف جنيه فقط حيث تبين إستمرار التعامل مع المذكور على الرغم من إنتهاء التعاقد معه فى ٢٠١٥/٥/٢٧ و لم يتم تجديده وبالتالى أصبح غير مغطى تأمينيا.
- تحملت الشركه نحو ٤٢٨الف جنيه نتيجة سداد ضريبة المرتبات بعد المواعيد القانونيه وكذا نحو ٤٤٤ألف جنيه غرامة تأخير حتى تاريخ الفحص فى ٢٠١٦/١٢/١٦.
- مخالفة الشركه لاحكام قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذيه فيما تضمنه من تحصيل ١٠% من قيمة كل وحده مبيعه مشتقات التبغ حيث تبين قيام الشركه بتطبيق تلك النسبه على أسعار بيع تاجر الجمله وليس أسعار المستهلك فتحملت الشركه نحو ٦٧٠ الف جنيه نتيجه لذلك.
- تحملت الشركه بنحو ٣٤,٧٤٣ مليون جنيه ضريبة القيمهالمضافه بناء على قرار لجنة طعن فى يناير ٢٠١٩عن فروق فحص عن الفتره من٢٠١٢/٧ حتى ٢٠١٤/٦ لعدم تقديم شهادات الصادر الداله على إتمام عمليات التصدير و كذا إيرادات غير مقر عنها بالاقرار الضريبى.

وعلى الرغم من تضمن تقرير اللجنه ما يؤيد تلك الملاحظات الا إنه لم يتم إحالتها للشئون القانونيه لإعمال شئونها بشأنها.

- تحملت الشركة ضرائب مبيعات بنحو٤,٥ مليون جنيه عن مبيعات دخان البيبة الفرجينى عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤نظرا لعدم تقديم أي مستندات للجنة الداخلية في هذا البند مماحدى باللجنة الداخلية للحكم بعدم احقية الشركة في هذا البند.
- قيام الشركة بسداد مبلغ نحو٢,٧مليون جنيه في يوليو٢٠١٨ تمثل ضريبة مبيعات عن البضاعة المسروقة خلال العام المالي٢٠١٢/٢٠١١نتيجةعدم قيام الشركة بتقديم المستندات المؤيدة لتلك الحوادث علاوة على ماتحملته الشركة من ضريبة إضافية نتيجة التأخر في سداد المبلغ المشار إليه.

يتعين التحقيق وتحديد المسئولية وسرعة موافاتنا بما تم بشأن ما سبق.

- **أسفرت مراجعة جانب من أعمال الشركة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ عن بعض الموضوعات التى شابها مخالفات مالية تتطلب تحديد المسئولية ودون قيام الشركة بموافاتنا بما قامت به فى هذا الشأن حتى تاريخه وهى كالاتى:-**

- تحملت الشركة نحو ٧ مليون جنيه نتيجة تقاعسها عن تجديد السجل الصناعي الذي يمكنها من الحصول على الكحول المحول بسعر مدعم (١٤جنيه بدلا من ٧٣ جنيه للتر) بخلاف ماتحملته من ضريبة قيمة مضافة.
- قيام الشركة خلال العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالإعتماد في التوريد بالنسبة لأصناف المذيبات والاحبار على شركة العبور للبويات (باكين) وعدة شركات أخرى تكنولوجيا للصناعات الكيماوية

،جلوبال لتكنولوجيا الاحبار ٠٠٠٠ وقد تبين قيام الشركة بأسناد الكميات المطلوبة من الاحبار وغيرها من المذيبات على تلك الشركات وبكميات مختلفة وقد تبين ارتفاع أسعار الشراء من شركة باكين بالمقارنة بالشركات الأخرى وعليه تحملت الشركة فروق أسعار بنح ٨٥٠ الف جنيه (وقد تم الإفادة الي ان ارتفاع الأسعار عائد الي ارتفاع جودة وانتاجيات منتجات باكين عن غيرها من الشركات الا انه ووفقا لمحاضر الفحص والتي تظهر انتاجية الشركات على النحو المبين قرين كل صنف سبق الاشارة إليه يوضح عدم صحة ما تم الإفادة به)

- قامت الشركة خلال العام المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمخاطبة شركات القطاع الخاص (العمدة –الهواري –الشروق-الاسكندرية)بشان توريد العسل المحول ٦٣ % الا ان الشركة إتخذت قرار بأقتصار التوريد على شركة السكر بالأمر المباشر على الرغم من ارتفاع أسعارها وبمناقشة السيد رئيس قطاع المشتريات في حيثيات القرار المشار إليها افاد بعدم وجود أسباب محددة لاقتصار التعامل على شركة السكر فقط بخلاف ان شركة السكر هي شركة قطاع أعمال وانها اكثر ضمانا من شركات القطاع الخاص في التوريد على الرغم من سابق قيام الشركة بالإعتماد على توريدات القطاع الخاص وجودة تلك المنتجات وفقا لمناقشة السادة مسئولي قطاعات الجودة بالإضافة الي ان التسليم مع القطاع الخاص يكون محل المشتري والسداد بعد الإستلام بعكس شركة السكر .
- إتخذت الشركة قرارا بأستخدام العسل المحول تركيز ٤٥% بديلا للعسل المحول تركيز ٦٣%على أساس انه اقل سعرا وذو كفاءة مماثلة وذلك خلال الفترة من بداية عام ٢٠١٩ حتي اكتوبر ٢٠٢٠وقد ترتب على هذا القرار كثرة المرتجعات وتحمل مزيد من تكلفة التعبئة والتغليف بنحو ١٥٤ الف جنيه وغيرها من التكاليف والاثار غير المباشرة .
- الملاحظات بشأن أوامر التوريد ارقام ٢٠٠٠٨٤٤ ، ٢٠٠٠٨٥١ بالأمر المباشر فى ٢٠٢٠/٧/٢٦ للمورد "بلاست ٨٠" باجمالى مبلغ ٤٨٢,٢٢٠ الف جنيه لتوريد ٥٧٠ الف كيس مطبوع الوان دخان شعر اخضر ٤٠جم ،٣٧٠ الف كيس مطبوع الوان دخان شعر احمر ٤٠ جم.
- صدور أوامر توريد مستلزمات انتاج من مواد التعبئة والتغليف المحلى (اكياس بلاستيك/المونيوم/بولى اميد/خراطيش/علب/اغطية فلتر/قواعد فلتر/اكوالى) بالأمر المباشر دون إعتماد تلك الأوامر من السلطة المختصة بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٤ مليون جنيه.
- تأخر العديد من الموردين فى تنفيذ الأوامر الصادرة لهم بتوريد الأصناف ،فضلا عن عدم الانتهاء من تنفيذ البعض الاخر دون إتخاذ اى إجراءات أو توقيع غرامات لحفظ حقوق الشركة وقد بلغ مشمول بعض من تلك الأوامر نحو ٤,٤٢١ مليون جنيه لم يتم توقيع غرامات بشأنها بنحو ١,١٣٦مليون جنيه.
- الملاحظات بشأن امر التوريد رقم ٢٠٠٠١١٢٨ بالأمر المباشر فى ٢٠٢٠/٩/١٣ للمورد "ابيكس جروب" بمبلغ نحو ٩٦٠ الف جنيه لتوريد عدد ٥٠ الف من صنف انبوب الالومنيوم والغطاء الخاص به لمنتج سيجار كورونا.
- الملاحظات بشأن المناقصة العامة برقم ٢٠٢٠/٤ بشأن توريد ٢٥٠٠ طن الومنيوم ذهبوفضى مقاسات مختلفة.

- **كما أسفرت مراجعة جانب من أعمال الشركة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن بعض الموضوعات التى شابها مخالفات مالية تتطلب تحديد المسئولية ودون قيام الشركة بموافاتنا بما قامت به فى هذا الشأن لاغلب تلك الملاحظات حتى تاريخه علاوة على عدم التحقيق للبعض الاخر بشكل كامل فى شان كافة المخالفات المتصلة بكل موضوع اكتفاء ببعض المخالفات داخل الموضوع الواحد وهى كآلاتى:-**

- الملاحظات بشأن الأعمال بقطاع الشئون الهندسية التى تم إسنادها خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١/٣١ وجارى تنفيذها ولم يتم الانتهاء منها بنحو ٨ مليون جنيه شامل الضريبة.
- الملاحظات بشأن عملية الأعمال المطلوبة لدهان اسقف مصنع التحضير الغربى (PMDI) البعيدة عن الماكينات بالمجمع الصناعى بالسادس من اكتوبر والتى تم طرحها بالمناقصة العامة رقم ٢٠٢١/٢٢ بقيمة تقديرية ١٢٢٠٠٠٠ جنيه وصدر بشأنها امر الإسناد رقم ١٤٧٠١ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ بمبلغ ٩١٢ الف جنيه شامل الضريبة للمقاول ادفانسيس للمشروعات المتكاملة.
- الملاحظات بشأن عملية أعمال علاج هبوط الارضيات ومداخل الرامبات بالجهة الشمالية بمبنى تام الصنع الغربى بالمجمع الصناعى ٦ اكتوبر والتى تم طرحها بالمناقصة العامة رقم ٢٠٢١/١٢ فى ٦، ٧، ٨ يونيو ٢٠٢١ بقيمة تقديرية ٧٨٥٠٠٠ جنيه وصدر بشأنها امر الإسناد رقم ١١٠٨٤ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٥ بمبلغ ٣٧٩٧٠٠ الف جنيه شامل الضريبة للمقاول "الفارس" وفقا لقرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢١/٢٥٧ فى ٢٠٢١/٩/٢٣.
- الملاحظات بشأن عملية أعمال تعديل الرامب الشرقى والغربى بمخزن تام الصنع الغربى بالمجمع الصناعى ٦ اكتوبر والتى تم طرحها بالمناقصة المحدودة رقم ٢٠٢١/٩ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢١ بقيمة تقديرية ٢٨٠ الف جنيه وصدر بشأنها امر الإسناد رقم ١٠٦٣٤ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢ بمبلغ ١٩٥٠١١,٢٥ جنيه شامل الضريبة للمقاول مصر البناء الحديث الجديدة وفقا لقرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢١/٢٢٤ فى ٢٠٢١/٩/٢.
- الملاحظات بشان عملية أعمال معالجة الفواصل ودورات المياه اعلى سقف البدروم (مخزن تام الصنع) بمصنع المارلبورو بالمجمع الصناعى بمدينة ٦ اكتوبر والتى تم طرحها بالمناقصة المحدودة رقم ٢٠٢١/١٧ وحدد موعد لها بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩بقيمة تقديرية ٥٠٧٥٠٠ الف جنيه وصدر بشأنها امر الإسناد رقم ١٤٧٠٦ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ بمبلغ ٢١٧٧٣٠,٥ جنيه شامل الضريبة للمقاول شركة مصر البناء الحديث الجديدة.
- الملاحظات بشان عملية تجديد ٧ دورات مياه بالحجرات على الاسوار الخارجية خاصة بافراد الامن الخارجى بالمجمع الصناعىباكتوبروالتى تم طرحها بالمناقصة المحدودة رقم ٢٠٢١/١٠ وحدد موعد لها بتاريخ بقيمة تقديرية ٣٤٠ الف جنيه وصدر بشأنها امر الإسناد رقم ١٠٦٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢ بمبلغ ٢٧٠٩٨٧,٥ جنيه شامل الضريبة للمقاول لايت ستار للمقاولات وفقا لقرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢١/٢٣١ فى ٢٠٢١/٩/٦.
- الملاحظات بشان إسناد العديد من أوامر الإسناد لذات المقاول "الفهد" لتوريد وتركيب وبناء غرف تفتيش باماكن مختلفة بالمجمع الصناعى باكتوبر خاصة باسلاك الجهد المنخفض والخاصة بشبكة المعلومات بلغ ما امكن حصره عدد ٩ أوامر إسناد خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/٢٤ حتى ٢٠٢١/١١/٤ بلغت نحو ٣٩١ الف جنيه شامل الضريبة بالأمر المباشر
- الملاحظات بشان إسناد العديد من الأوامر لذات المقاول (مكتب عثمان للمقاولات) عن أعمال تمهيد طريق خلف مصنع المارلبورو باماكن مختلفة (بجوار السور الشرقى ،بجوار السور البحرى ،الجهة الغربية ،الجهة الشمالية ،الجهة الشرقية ،جهة الطريق الأوسط) وذلك لغرض تمهيد دخول السيارات

الخاصة بتغيير الكشافات man liftلانارة المنطقة خلف مصنع المارلبورو بلغت عدد ٧ أوامر خلال الفترة من ٢٠٢١/٩/٢١ حتى ٢٠٢١/١/٣١ بنحو ٣٣٣ الف جنيه شامل الضريبة بالأمر المباشر.

- الملاحظات بشان إسناد العديد من الأوامر لذات المقاول (الفهد للمقاولات والتوريدات علاقاتية) عن الأعمال المطلوبة لزوم تكسير ونقل مخلفات البلاطة واستعواض فارق المنسوب بالسن مع الدمك وصب خرسانة مسلحة بجوار جسم مبنى الشحن بلغت عدد ٨ أوامر إسناد خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/١٠ حتى ٢٠٢١/١١/١٧ بنحو ٣٥٩ الف جنيه شاملة الضريبة بالأمر المباشر
- الملاحظات بشان إسناد أعمال تركيب معدات اطفاء الحريق التلقائى لحماية محطة الكهرباء الفرعية رقم ٩ بمصنع المارلبورو بالمجمع الصناعى لشركة التركيبات الصناعية والهندسية بامر الإسناد رقم ٣٧٠٢ فى ٢٠٢٠/٤/٢١ بقيمة اجمالية ٣٨٢٠٠٠ بخلاف الضريبة على القيمة المضافة بعد إعتماد قرار اللجنة التنفيذية رقم ٢٠٢٠/٩٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٨ وذلك بسبب نقل محولات الكهرباء المتواجدة اعلى الوحسة بمخزن ٥ بالجمارك إلى البدروم بمصنع المارلبورو ولم يتم نقل وسيلة التأمين ضد الحريق الخاصة بتلك المحولات للمكان الحالى لها فى حينه.
- الملاحظات بشان إسناد العديد من الأوامر لذات المقاول (الفهد للمقاولات والتوريدات العمومية) عن الأعمال المطلوبة لزوم أعمال اللحام وشد كابلات الفايبر (الالياف الضوئية)باماكن مختلفة بالمجمع الصناعى بلغت عدد ٦ أوامر إسناد خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/٢٥ حتى ٢٠٢١/١١/١٧ بقيمة اجمالية نحو ٢٨٤ الف جنيه شاملة الضريبة بالأمر المباشر.
- الملاحظات بشان إسناد عدد ١١ امر للمقاول الفادى خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/٤ حتى ٢٠٢١/١٠/١٠ بنحو ٤٨٢ الف جنيه شامل الضريبة بالأمر المباشر.
- الملاحظات بشان إسناد معالجة الارضيات والحوائط بقطاعات البحوث والجودة بالمجمع الصناعى بامر الإسناد رقم ١٢٨٦٦ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٥ على المقاول مكتب عنايات بمبلغ ٩٩٧٠٠ جنيه شامل الضريبة بالأمر المباشر.
- أعمال توريد وصب خرسانة مسلحة لزوم قواعد الاعمدة بأبعاد (٠,٨م*١م*١,٢م) وذلك بأمري إسناد ارقام٨٨٨٣في ٢٠٢١/٨/٨ و٩١٣٤ في ٢٠٢/٨/١٦ للمقاول شركة الصاوي حيث تضمن خطأ في الكميات المدرجة بأمري الإسناد فضلا عن وجود ازدواج في الأعمال المسندة لذات المقاول .
- قيام الشركة بإسناد أعمال توريد وتركيب قواطيع من الالومنيوم من قطاع ps لزوم حجرة تحكم والصحة والسلامة المهنية بمصنع ٧ بأوامر إسناد ارقام ١٣٤٠١/١٣٢٤٩/١٣٤٠٠ بأجمال كمية ٦١ متر مسطح بتكلفة ٢١٠٠ جنيه للمتر خلال نوفمبر ٢٠٢١ للمقاول شركة الفهد وقد تبين اختلاف الأسعار لتلك الأعمال عن أسعار االعمال المماثلة والتي بلغت ١٣٠٠ جنيه .
- أعمال توريد وتركيب وانشاء غرف تفتيش بأماكن مختلفة بموقع الشركة بأكتوبر حيث تم اصدار ست أوامر إسناد بذات الأعمال تحت ارقام ١٠٥٢٤،١٠٥٢٥،١٠٥٢٢، ١٠٥٢١،١٠٥٢٠و١٠٥٢٣ للمقاول شركة الفهد للمقاولات والتوريدات العمومية حيث تبين قيام الشركة بأغفال حصر الأعمال المماثلة وتوقيع الخصم المناسب.
- الملاحظات بشأن أمر توريد برقم ٢١٠٠٠١٩٩ بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٢١ لتوريد ١٥٠٠ طن جلسرين بسعر ٢٧٠٠٠جنيه للوحدة غير شامل الضريبة بقيمة إجمالية ٤٦١٧٠٠٠٠ جنيه للمورد لونا للإستثمارات الصناعي.
- الملاحظات بشأن مناقصة عامة رقم ١٣/٢٠٢١ بتاريخ ٤/١٠/٢٠٢١ لتوريد ١٨٠٠ طن جلسرين
- الملاحظة بشأن عدم إلتزام بعض موردى مستلزمات الإنتاج) مواد الخلط (بتوريد الكميات المسندة لهم بأمر التوريد فى ذات الموعد المحدد به دون إتخاذ أى إجراءات أو توقيع غرامات تحفظ حقوق الشركة

بوقد بلغ مشمول بعض من تلك الأوامر نحو ١٠٥،٩٧٣ مليون جنيه يستحق عليها غرامات بنحو ٢٧،٦٩٢مليون جنيه.

- الملاحظة بشأن اصدار طلبات الشراء لصنف التراى اسيتين بأسعار متفاوتة للموردين دون اسس محددة للإسناد.

الأمر الذى أدى إلى تحمل الشركة بفرق أسعار بنحو ٢،٥٩٢ مليون جنيه.

يتعين إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية لكافة ما جاء من مخالفات بشأن الملاحظات المشار إليها والواردة على نحو تفصيلى بتقارير الفحص المستندى خلال الاعوام المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ٢٠٢١/٢٠٢٢.

تحريراً فى : ١٥/٣/٢٠٢٣

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب/ عبد الناصر سيد نصر

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
محاسب/ طارق كامل محمد عوض

يعتمـــــــد ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
" محاسب/ عادل على شعراوى"